

01

القسم الأول: التطورات الاقتصادية العامة

## أولاً - الإقتصاد العالمي

1-1 استقرّ معدل نمو الإقتصاد العالمي في العام 2013 على 3,0%، أي بتراجع بسيط عنه في العام 2012 حيث بلغ 3,1%، بحسب تقارير صندوق النقد الدولي. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية إلى 1,9% من 2,8% في السنتين المشار إليهما أعلاه، قابله تقلص الركود الاقتصادي في منطقة اليورو إلى -0,4% من -0,7%، وتحسّن النمو في كلّ من المملكة المتحدة إلى 1,7% من 0,3% واليابان إلى 1,7% من 1,4% واستقراره في كلّ من كندا والصين على 1,7% و7,7% تبعاً. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع النمو في الولايات المتحدة في العام 2013 نتج عن ضعف النشاط في النصف الأول من العام بفعل الجهود الضخمة التي بُذلت لضبط أوضاع المالية العامة، أي التشدّد في السياسة المالية المتبعة والتي طفت على تعافي الطلب الداخلي للقطاع الخاص. أمّا في النصف الثاني من العام، فقد نما الإقتصاد الأميركي بوتيرة متسارعة فاقت ما كان متوقعاً بدفع من طلب محليّ مزدهر وتراكم مخزون طلب ونمو مرتفع للصادرات، لا سيّما المشتقات النفطية. ويشار هنا إلى أنه بسبب ارتفاع الإنتاج المحلي للطاقة، وبالتالي انخفاض استيراد النفط من الخارج، تراجع العجز في ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة إلى 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013، وهو الأدنى منذ 15 عاماً، كما بات أدنى من العجز في الحساب الجاري للمملكة المتحدة وكندا. أمّا تراجع حدّة الركود في منطقة اليورو في العام 2013، فمرده إلى توقّف الإنكماش بعد طول انتظار وتسجيل نمو إيجابي متواضع بدأ في الفصل الثاني من العام، الأمر الذي يعود جزئياً إلى تحسّن الطلب المحلي الخاص وإلى خفض درجة التشدّد المالي بحيث باتت أوضاع المالية العامة أكثر ملاءمة للإقتصاد.

2-1 وتشير توقّعات المصدر عينه إلى أن الإقتصاد العالمي سيكتسب نشاطاً متزايداً في الفترة القادمة ليرتفع معدل نموّه إلى 3,7% في العام 2014 و3,9% في العام 2015 بدفع أساسي من تحسّن الأوضاع في الاقتصادات المتقدّمة التي سيزداد نموّها كمجموعة إلى حوالي 2,25% في فترة 2014 - 2015 (أي بحوالي نقطة مئوية واحدة عنه في 2013) بفعل عوامل عدّة، أهمّها سياسات مالية أقلّ تشدّداً وأوضاع نقدية عالية التيسير. أمّا معدل النمو في الدول الناشئة والنامية، فسوف يتحسّن بنسبة متواضعة من 4,7% في العام 2013 إلى حوالي 5,2% في فترة 2014 - 2015 (أي بحوالي نصف نقطة مئوية عنه في 2013) إذ سيكون تحت تأثير عاملين معاكسين، أولهما التشدّد في الأوضاع المالية في العديد من هذه الدول ممّا يؤثّر على نمو الطلب المحلي، وثانيهما ارتفاع الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدّمة والذي سيدعم النمو. بناءً عليه، سيكون الإقتصاد الأميركي الرافعة الأهمّ لنمو الإقتصاد العالمي، إذ تشير التوقّعات إلى ارتفاع معدّل نمو الإقتصاد الأميركي إلى 2,8% في العام 2014 وإلى 3,0% في العام 2015 بسبب نمو قوي في الاستثمار السكني، واستهلاك الأفراد الصلّب، وارتفاع الاستثمار الثابت غير السكني مع تحسّن ثقة المستهلكين والشركات. كما سيدعم النموّ وضع أفضل في المالية العامة (تشدّد مالي أقلّ) وتأجيل البحث في سقف الدين العام إلى آذار 2015، والذي سيحدّ من حالة عدم اليقين التي اتّسمت بها السياسة المالية الأميركية في السنوات القليلة الماضية. ويتوقّع أن تخرج منطقة اليورو من الركود الاقتصادي الذي عانتها في السنوات القليلة الماضية لتعاود النمو المعتدل الذي سيصل معدله إلى 1,0% في العام 2014 و1,4% في العام 2015 (رغم تباين معدلات النمو بين الدول ذات المديونية المرتفعة والدول الأخرى) مع استقرار الطلب الداخلي وتحوّله إلى إيجابي وارتفاع صافي الصادرات. في المقابل، تبقى ثمة عوامل تُلقِي بثقلها على الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو وعلى معدلات النمو. وهذه العوامل هي: ارتفاع معدلات البطالة والدين، الاستثمار المنخفض، فجوات الإنتاج المستمرة

بين الناتج المحقق والناتج الممكن، ضيق الائتمان، والتجزؤ أو التشتت المالي. وترتبط جميع هذه العوامل إلى حد كبير بالإصلاحات البنوية والإصلاحات في القطاع المالي غير المكتملة حتى الآن، وبمعايير خارجية، إضافة إلى مستويات متدنية قائمة من التضخم.

ويُشار في هذا الإطار إلى أن معدّل التضخم في منطقة اليورو سيكون 1% فقط في الفترة 2014 - 2015 (أي أقلّ بنصف نقطة مئوية من المعدل العائد لمجموعة دول الإقتصادات المتقدّمة). كما سيبلغ معدل البطالة فيها حوالي 12% بالمقارنة مع حوالي 7,5% لمجموعة دول الإقتصادات المتقدّمة. كما ستشهد كندا والمملكة المتحدة ارتفاعاً في معدلات النمو يزيد عن نصف نقطة مئوية. وستظلّ الصين تشهد معدلات نمو مرتفعة إنما بوتيرة متراجعة من 7,7% في العام 2013 إلى 7,5% في العام 2014 و7,3% في العام 2015 لأسباب دورية وهيكلية، ومع سعي السلطات الصينية إلى كبح الائتمان والدفع قُدماً بالإصلاحات.

3-1 على صعيد السياسات، ترى تقارير صندوق النقد الدولي بالإستناد إلى التطورات الإقتصادية العالمية الحاصلة والمرتبقة التي تمّ اختصارها أعلاه أنه يتعيّن على الإقتصادات المتقدّمة، وتحديدًا اقتصاد منطقة اليورو، اعتماد سلة من السياسات، أولها زيادة التيسير النقدي وعبر تدابير غير تقليدية تساعد في تحقيق مستوى من النمو والتضخم يتلاءم مع الأهداف الموضوعية من قبيل السلطات ويحول دون احتمالات وصول التضخم إلى مستويات منخفضة جداً وحصول انكماش اقتصادي. ثانيها إستكمال إصلاح الخلل في الأنظمة المصرفية، وتحديدًا ميزانيات المصارف ضمن إطار إعادة رسملة المصارف الضعيفة ومراجعة جودة الأصول لإنعاش الائتمان وتحسين الثقة. ثالثها السير قُدماً في اعتماد الاتحاد المصرفي نظراً إلى مزاياه المتعدّدة. رابعها إعطاء دفعة للناتج الممكن، على سبيل المثال، عن طريق إصلاحات تحقق تكافؤ الفرص والمرونة في أسواق العمل وتخفيف الحواجز أمام دخول أسواق السلع والخدمات. وبنبغي أيضاً، في ما يتعلّق بالولايات المتّحدة، أن يُدار التحوّل في مسار السياسة النقدية الأميركية بعناية لجهة تجنّب العجلة في إيقاف التيسير النقدي تلوّماً مع آفاق النمو والتضخم والاستقرار المالي التي تمّ استعراضها حيث ما تزال بنية العمل تتسم بالضبط المالي وفجوات ناتج كبيرة وتضخم منخفض جداً، ما يستدعي أن تظلّ السياسة النقدية تيسيرية على المدى المنظور.

4-1 كما يتعيّن على صانعي السياسات في اقتصادات الدول النامية والناشئة أولاً السماح لأسعار الصرف بالتفاعل مع التغيرات في أساسيات الاقتصاد لديها، تصحيحاً لأوضاع الحسابات الخارجية مع التحوّل من مخاطر التصحيح غير المنظم، أي التحدّل عند الضرورة للحدّ من حدّة التقلّبات وتجنّب أية اضطرابات نقدية. وثانياً العمل على ضبط أوضاع المالية العامة ما لم يشهد الوضع الإقتصادي أيّ تدهور. وثالثاً التشدّد في السياسة النقدية حيث يتمّ تجاوز التضخم المستهدف باستمرار ووضع إطار لهذه السياسة يتمنّع بالشفافية والمصادقية تعزيزاً للفعالية. ورابعاً اتّخاذ إجراءات إحترازية لحماية الإستقرار المالي. وخامساً، إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية من استثمار في البنى التحتية العامة وإزالة المعوقات أمام دخول السلع والمنتجات وإعادة توازن النمو بتحويل التركيز مثلاً - في حالة الصين- إلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار.

5-1 وتكتسب النواحي الكلاسيكية للدول النامية والناشئة أهمية خاصة بالنظر إلى التطورات المحتملة، وأهمها العودة إلى سياسة نقدية طبيعية، بمعنى الخروج من مرحلة التيسير الكمي ومن أسعار فائدة أساسية تقارب الصفر، إذ يزداد اقتناع الأسواق وأصحاب الشأن يوماً بعد يوم بأن السياسة النقدية الأميركية اقتربت جداً من نقطة التحوّل مع بدء السحب التدريجي لتدابير التيسير الكمي، والذي يتوقّع أن ينتهي في الخريف الجاري. ومن التداعيات المترتبة على ذلك إرتفاع عائدات السندات الطويلة الأجل في الولايات المتحدة وفي كثير من الإقتصادات الأخرى. وقد يؤدّي إرتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل في الدول المتقدمة إلى إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وإلى تحوّل جزئي في اتجاه التدفّقات الرأسمالية (من الدول النامية باتجاه الدول المتقدمة) وإعادة توطين أموال المستثمرين في الولايات المتحدة. فتصبح عندئذ البلدان ذات المالية العامة الضعيفة أو تلك التي تعاني من تضخم مرتفع معرضة للخطر بشكل خاص (خطر الحدّ من الاستثمارات وإعاقة النمو). والجدير ذكره أن الأموال الوافدة من البلدان الناشئة إلى البلدان المتقدمة بلغت 28 مليار دولار في العام 2012 لترتفع إلى 50 ملياراً في العام 2013.

من هنا، فإن العودة إلى سياسة نقدية أميركية طبيعية قد تدفع بلدان الأسواق الصاعدة التي تعاني من مواطن ضعف إلى إجراء عمليات تصحيح مرغوب فيها تتمثل بإعادة توزيع التدفّقات الرأسمالية وتخفيض سعر العملة، ما يساعد على تخفيف المشكلات المتنامية في القدرة التنافسية وفي مواجهة اضطرابات حادّة في موازين المدفوعات. ثم أن النواحي للدول المتقدمة تكتسب أهمية خاصة أيضاً بالنظر إلى توقّعات التضخم لهذه الدول، ولا سيما منطقة اليورو، حيث ستكون متدنية جداً وأقلّ من المستهدفة، والتي ساهمت في حصولها إلى حدّ بعيد فجوات الناتج الكبيرة وانخفاضات أسعار السلع الأولية. وقد تترتب على ذلك نتائج، منها إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة أعباء المديونية على القطاعين العام والخاص وتراجع الطلب والناتج في الدول المتقدمة.

## معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامي 2012 و2013 وتلك المتوقعة لعامي 2014 و2015

متوقع		محقق		
2015	2014	2013	2012	
<b>3,9</b>	<b>3,7</b>	<b>3,0</b>	<b>3,1</b>	<b>الإقتصاد العالمي</b>
<b>2,3</b>	<b>2,2</b>	<b>1,3</b>	<b>1,4</b>	<b>البلدان المتطورة، منها:</b>
3,0	2,8	1,9	2,8	الولايات المتحدة الأمريكية
1,4	1,0	-0,4	-0,7	منطقة اليورو
1,0	1,7	1,7	1,4	اليابان
2,4	2,2	1,7	1,7	كندا
2,2	2,4	1,7	0,3	المملكة المتحدة
<b>5,4</b>	<b>5,1</b>	<b>4,7</b>	<b>4,9</b>	<b>الدول الناشئة والنامية، منها:</b>
5,8	6,1	5,1	4,8	أفريقيا
3,1	2,8	2,5	1,4	أوروبا الوسطى والشرقية
3,1	2,6	2,1	3,4	كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا
<b>6,8</b>	<b>6,7</b>	<b>6,5</b>	<b>6,4</b>	<b>دول آسيا النامية، منها:</b>
7,3	7,5	7,7	7,7	الصين
6,4	5,4	4,4	3,2	الهند
4,8	3,3	2,4	4,1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
3,3	3,0	2,6	3,0	أميركا الوسطى والجنوبية والكاريبي

المصدر: تقرير الإقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي

## 6-1 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في العام 2013، انخفض معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2,2% مقابل 4,1% في العام 2012. وجاء دون معدل النمو العالمي في العام 2013 بعد أن كان تجاوزه في العام الذي سبق. إلا أنه من المتوقع أن يعاود ارتفاعه إلى 3,2% في العام 2014 ثم إلى 4,5% في العام 2015. والجدير ذكره أن معدلات النمو المسجلة في العام 2013 تباينت بين الدول المصدرة للنفط وتلك المستوردة له.

7-1 في ما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط، فقد أدى الانخفاض في إنتاج النفط إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي في العام 2013 إلى حوالي 2% مقابل أكثر من 4% في العام 2012، مع توقع عودته إلى الارتفاع في العام 2014 إلى حوالي 3,4% جراء استمرار قوة النشاط غير النفطي واستقرار الإنتاج النفطي. ومع احتمال تراجع الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط، سوف تتراجع نسبة الفائض في ميزان الحساب الجاري قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3,9% في العام 2013 إلى 3,3% في العام 2014. وستبقى القطاعات غير النفطية، وبخاصة البناء وتجارة التجزئة، محرك النشاط الاقتصادي تدعمها مستويات الإنفاق العام المرتفعة على البنية التحتية والائتمان المصرفي القوي للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الإنفاق على إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات في البلدان غير الأعضاء في المجلس (كالجزائر والعراق وليبيا واليمن). وسيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية وتعزيز النمو الممكن والحد من تقلب الناتج. وقد حقق الكثير من البلدان تقدماً في تنويع الاقتصاد كما يتضح من تزايد نسبة الناتج غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي.

8-1 يُذكر أن تعافي إنتاج النفط في المستقبل القريب من خارج دول مجلس التعاون الخليجي واستمرار نمو الإنتاج من المصادر غير التقليدية في أميركا الشمالية قد يؤثّران على إنتاج النفط في دول مجلس التعاون وعلى أسعار النفط العالمية. وفي هذا السياق، تشير أسعار النفط في أسواق العقود المستقبلية إلى إمكانية انخفاض سعر النفط الخام بنحو 6 دولارات للبرميل الواحد بين عامي 2013 و2015. وسينعكس انخفاض أسعار النفط على معظم البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي التي ستسجل، بالرغم من تحسّن الحسابات الخارجية فيها مؤخراً عجزاً في حساباتها الجارية عند هبوط سعر برميل النفط إلى ما دون 85 دولاراً، فضلاً عن أنها تعاني من عجز مزمن في المالية العامة.

9-1 على صعيد آخر، من المتوقع أن يستمرّ احتواء التضخم في معظم البلدان المصدرة للنفط. وعلى سبيل الذكر، سيبقى هذا المعدل عند مستوى 3% في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2014 نتيجة تراجع أسعار الواردات واستمرار توافر العمالة الوافدة بأجور منخفضة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم تدريجياً في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون مع استمرار التشدّد في السياسة النقدية.

10-1 في ما يخصّ البلدان المستوردة للنفط، ظلّ النمو محدوداً فاستقرّ على نحو 3% في العام 2013، وهو بعيد عن متوسطه التاريخي البالغ 5%، ومن المحتمل أن يبقى على مستوى 3% في العام 2014. وكان النمو في العام 2013 المتولد عن الطلب الاستهلاكي المحلي في الأساس مركّزاً على التديقات الكبيرة من العاملين في الخارج ودعم السلع والإنفاق على أجور القطاع العام، فيما استمرّ ضعف الاستثمار الخاص وسط التحوّلات السياسية والنزاعات في تسبّب الخسارة في النشاط الاقتصادي في

هذه الدول. وكان للصراع الدائر في سورية انعكاسات إقليمية واسعة النطاق، وتعرّضت بنتيجته بعض البلدان لاضطرابات اجتماعية-اقتصادية بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية. إن ضعف الثقة وفي بعض الحالات المعجزات المالية الكبيرة وتحديات الأمن وعدم اليقين السياسي عوامل شكّلت ولا تزال عقبة أمام النمو وتوفير فرص عمل تلبي التزايد السريع لبيد العاملة. وفي العام 2013، هبط معدل التضخم في البلدان المستوردة للنفط بسبب بطء النشاط الاقتصادي، علاوةً على التشدد في السياسة النقدية في بعض الحالات. ويتعيّن على هذه البلدان إجراء تحولات اقتصادية عميقة وإعطاء دفع للاستثمارات والصادرات لتحقيق المزيد من النمو وخلق فرص عمل.

## ثانياً - الاقتصاد اللبناني

1-2 في لبنان، لم يختلف المشهد الاقتصادي في العام 2013 كثيراً عما كانه في العامين المنصرمين. إذ تشير تقديرات مصرف لبنان غير النهائية إلى أن الاقتصاد اللبناني نما في العام 2013 بمعدل 2,5% مقابل نمو قدرته إدارة الإحصاء المركزي بالنسبة ذاتها لعام 2012 وبـ 2,0% لعام 2011. فيما تشير مصادر صندوق النقد الدولي (بعثة الصندوق المعنية بالمادة الرابعة) إلى متوسط نمو قدره 2% في السنتين الماضيتين. وقد يقارن البعض هذه المعدلات بتلك الاستثنائية التي سادت في فترة 2007-2010 والتي بلغت في المتوسط حوالي 9,0% للدلالة على انعكاسات الأزمة السورية ومتفرعاتها على أداء الاقتصاد اللبناني، وهو أمر غير دقيق تماماً ومبالغ فيه. إن الواقعية والموضوعية تفرضان اعتماد فترة زمنية أطول للمقارنة تشمل ظروفاً طبيعية أو طبيعية واستثنائية معاً، وهو ما يُعرف بالمنحنى على الأمد البعيد. فمعدل النمو خلال العَقدَين الماضيين كان في حدود 4% في المتوسط، وهو بالتالي الركيزة الأفضل لإجراء المقارنات.

ويلاحظ أنّ معدّل النمو في لبنان عام 2013 جاء أدنى من معدل نمو الاقتصاد العالمي البالغ 3,0%، وأيضاً أدنى بقليل من متوسط النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقدّر بـ 2,7%، كما كان بعيداً عن معدّل النمو الذي سجّله دول مجلس التعاون الخليجي والذي قارب 4%، علماً أنّ الاقتصاد اللبناني يرتبط عادةً على نحو وثيق باقتصادات هذه البلدان من حيث الصادرات وحركة السياح وتحويلات العاملين والاستثمارات الأجنبية، غير أن الظروف السائدة في لبنان لم تسمح لهذا الارتباط بأخذ مداه الطبيعي الكامل.

2-2 وطبع العام 2013 أيضاً وأيضاً تفاقم التجاذبات السياسية والتقلّبات الأمنية في البلاد ودخول أعداد إضافية من النازحين السوريين مع ازدياد الوضع تازماً في سورية، إضافةً إلى شلل حكومي لمدة ناهزت السنة، ما أثر سلباً على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما البناء والتجارة والسياحة، وبالتالي على الأداء الاقتصادي ككل. ولقد تراجعت الحركة السياحية في العام 2013 على نحو لافت للسنة الثالثة على التوالي، وهي تشكّل جزءاً هاماً من نشاط العديد من القطاعات الاقتصادية، وتراجعت بالتالي الإيرادات الناتجة عنها، ليس فقط تحت تأثير انحسار التوافد عبر البرّ إلى لبنان بسبب الأحداث في سورية وعلى الحدود اللبنانية-السورية، إنّما أيضاً بفعل غياب سلطة الدولة الفاعلة ما جعل الحكومات الخليجية تبقى على نصح رعاياها بعدم السفر إلى لبنان. وظلّت حركة الإستثمارات الداخلية والخارجية خجولة في ظل حالة التريث والترقّب

لما ستؤول إليه الأمور. فتراجع القطاع العقاري للسنة الثالثة على التوالي، كما تراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وتأثرت سلباً الحركة التجارية الضيقة أصلاً بالحوادث الأمنية والتفجيرات المتتالية التي عززت مشاعر القلق والخوف عند المستهلك وأضعفت الثقة لدى المستثمرين، هذا فضلاً عن تكبد اللبنانيين خسائر بالغة في الأرواح والممتلكات. وتفاقم أيضاً وضع المالية العامة ووضع الدين العام. في المقابل، ازدادت قليلاً تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، كما تابعت التسليفات المصرفية ارتفاعها بنسبة جيدة في العام 2013 مستفيدةً إلى حد كبير من الحزمة التسليفية لمصرف لبنان، ما ساهم كما هي الحال دائماً في دعم الحركة الإستهلاكية والإستثمارية. يُضاف إلى ذلك أن وجود النازحين السوريين في لبنان، سواء من الفئات الفقيرة أم الميسورة بوجه خاص، زاد أيضاً حجم الطلب على السلع والخدمات.

### الناتج المحلي الإجمالي، الحساب الجاري، ومعدلات النمو والتضخم

	2013	2012	2011	
	2,5	2,5	2,0	معدّل النمو الحقيقي (%)
	5,5	6,6	5,0	تغيّر أسعار الاستهلاك* (متوسط الفترة) (%)
	3,5	4,6	3,4	معدل التضخم GDP deflator (%)
	68721	64778	60419	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)
	45,6	43,0	40,1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
	-16,2	-15,7	-15,7	عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي (%)

مصادر المعلومات: مديرية الإحصاء المركزي- مصرف لبنان- صندوق النقد الدولي

\*أرقام قابلة للتصحيح

3-2 وفي العام 2013، انعكس الاختلاف السياسي الحادّ أيضاً على ملفّ استخراج النفط والغاز، وأعيد تأجيل الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية لفترة زمنية إضافية على خلفيات سياسية وتقنية. ويخشى أن يؤدي هذا الانقسام وانعدام الرؤية الموحّدة إذا ما استمرّ طويلاً إلى إضعاف قدرة لبنان التفاوضية والتسويقية وإلى خسارة صديقته وسمعته الدولية وانسحاب كبرى الشركات العالمية في مجال التنقيب والاستخراج من المناقصات. هذا فضلاً عن إمكانية استغلال إسرائيل التباطؤ في استخراج المواد البترولية للاستيلاء على جزء من الثروة النفطية على الحدود المتاخمة لها.

4-2 وانطلاقاً من أرقام إدارة الإحصاء المركزي للناتج المحلي الإجمالي بقيمة 60419 مليار ليرة (40,1 مليار دولار) في العام 2011 وتقديرات هذه الإدارة للنمو والتضخم في العام 2012، يكون الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 64778 مليار ليرة (43,0 مليار دولار) في العام 2012. وعلى أساس نمو حقيقي نسبته 2,5% وتضخم بمعدل 3,5% في العام 2013 استناداً إلى تقديرات مصرف لبنان، يكون الناتج المحلي الإجمالي الإسمي قد ارتفع إلى حوالي 68721 مليار ليرة (45,6 مليار دولار أميركي) في العام 2013. وهي أرقام يجب اعتمادها بحذر في انتظار صدور الأرقام النهائية من مصادرها الرسمية.

5-2 وشهدت معظم المؤشرات الإقتصادية المتوافرة في العام 2013 ارتفاعاً معتدلاً بالمقارنة مع العام الذي سبق فيما تراجع البعض القليل الآخر، عاكسةً إلى حدّ ما ما يتمّ تداوله من نمو إقتصادي في العام 2013. ومن هذه المؤشرات نذكر:

- ارتفاع بسيط لحجم الشيكات المتقاصة بنسبة 1,9% مقابل تراجعها بنسبة 1,5% في العام 2012، وذلك عائد على الأرجح إلى تباطؤ أو تراجع قطاعي التجارة والبناء.
- ازدياد حركة القادمين إلى لبنان عبر المطار بنسبة 4,7% مقابل ارتفاع بنسبة 2,9% في العام 2012.
- ارتفاع بسيط لإجمالي كميات السلع المستوردة بنسبة 1,6% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 3,8% في العام 2012 كمؤشر إلى حركة استهلاك الأسر وإنتاج السلع.
- ارتفاع إجمالي كميات السلع المصدرّة بنسبة 6,7% في العام 2013 مقابل انخفاضها بنسبة 4,3% في العام الذي سبق.
- ارتفاع بسيط للإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 0,6% بعد تراجعها بنسبة 0,7% في العام الذي سبقه، علماً أن ضريبة القيمة المضافة مؤشّر هام على الإستهلاك.
- استمرار تراجع عدد السياح ولو بوتيرة أبطأ: بنسبة 6,7% في العام 2013 و17,5% في العام 2012.
- تقلص مساحات البناء المرخّصة بنسبة 12% مقابل تراجعها بنسبة 10,8% في العام 2012. في المقابل، ازدادت كميات الإسمنت المسلّمة بنسبة 9,8% في العام 2013.

- ارتفاع حجم البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت بنسبة 14,2% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 8,1% في العام 2012.
- زيادة إنتاج الكهرباء بنسبة 10,3% في العام 2013 مقابل تراجعها بنسبة 11,5% في العام 2012.

6-2 في موازاة ذلك، عمدت وكالات التصنيف الائتماني إلى تغيير تصنيف لبنان السيادي. ففي أيار 2013، تبيّنت وكالة موديز (Moody's) تصنيف سندات الحكومة اللبنانية عند ب1 (B1) إنما غيّرت الآفاق من "مستقر" إلى "سلبى". وفي تشرين الثاني 2013، خفّضت ستاندرد أند بورز (Standard & Poor's) تصنيف لبنان من ب إلى ب- (B-) مع نظرة سلبية. وفي كانون الأول 2013، أبقّت مؤسسة فيتش (Fitch) على تصنيف لبنان الطويل الأجل بالليرة وبالعملات الأجنبية عند درجة ب B، إنما خفّضت الآفاق من "ثابتة" إلى "سلبية". لكنّ السوق لم تتأثر بالتصنيفات السلبية بل حافظت معدلات الفائدة على سندات الخزينة على استقرارها، حتى أن هامش التأمين على المخاطر المحتملة للقصور الائتماني (CDS)، والذي يعكس النظرة السوقية إلى مخاطر البلد، تراجع إلى حوالي 410 نقاط في نهاية العام 2013 مقابل 460 نقطة في نهاية العام 2012، مع الإشارة إلى أنه، عند إعداد هذا التقرير، بلغ هذا الهامش 350 نقطة وهو أدنى مستوى له. إن لبنان يستدين حالياً بكلفة تُعتبر الأدنى، وهي عند مستويات مماثلة لتلك المسجّلة في الدول المصنّفة ب+ (B+) أو حتى ب ب (BBB). وفي تطوّر ايجابي، رفعت ستاندرد أند بورز، في نيسان 2014، آفاق لبنان إلى "مستقرّة" بعدما كانت "سلبية" مستندةً إلى قدرة الحكومة اللبنانية على تأمين حاجاتها الاقتراضية مدعومةً بقوة تدفّق الودائع إلى النظام المالي رغم المناخ الداخلي والخارجي الصعب نسبياً. وأكّدت تصنيفها السيادي بالعملة الأجنبية والمحلية عند ب-/ب (B-/B) على المديين الطويل والقصر تبعاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أخذ هذه التصنيفات في الاعتبار لأنها تؤثر على قرارات المستثمرين العالميين، كما تشكل عبئاً على تثقيف المصارف في ما يتعلّق بمعدلات الملاءة، ويترتّب على توقف عمل المؤسسات الدستورية تخفيض تصنيف درجة المخاطر السيادية للبنان وتعديل التوقعات (Outlook) من مستقرّ إلى سلبى، كما ذهبت إليه مؤخراً وكالات التصنيف الائتماني. والمشكلة الكبرى بالنسبة إلى القطاع المالي في لبنان أن يستمرّ هذا الوضع فيجري مزيد من التخفيض لتصنيف مخاطرتنا السيادية. فتضطر المصارف والمؤسسات المالية لأن تطبّق أوزان مخاطر أعلى لتثقيف موجوداتها، تظهر معها الحاجة إلى زيادة الرساميل في زمن رديء ينكفيء فيه المستثمرون عن لبنان ولا يقدمون.

7-2 وعلى الرغم من أن تشكيل الحكومة في الشهر الثاني من العام 2014، وما أعقبه من إجراءات أمنية ناجحة، انعكس إيجاباً على عامل الثقة وأداء مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه ما زال أمام الاقتصاد اللبناني تحديات كثيرة منها قديمة ومنها جديدة. فإضافةً إلى تحديات مشكلة النازحين السوريين إلى لبنان وتبعاتها الكثيرة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات السير قُدماً في الملف النفطي، هناك تحديات إنتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية ومن ثم تشكيل حكومة فاعلة وإنتخاب مجلس نيابي جديد وإقرار سلسلة الرتب والرواتب.

8-2 وقد تضغط كلّ هذ التحدّيات سلباً على القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى المالية العامة والدين العام والنمو فيما لو لم تتمّ الانتخابات بمواعيدها وتُشكّل الحكومة بالسرعة المطلوبة أو أقرّت السلسلة بشكل غير مدروس. ويصعب توقّع ما سيكون عليه النمو الإقتصادي في لبنان في العام 2014 نظراً لإرتباطه بالعوامل المشار إليها ويتطور الأوضاع في سورية لا بل في المنطقة ككلّ. علماً أن احتمال تشجيع مواطني دول الخليج على السفر إلى لبنان، والذي أعلن عنه مؤخراً، يساهم في تحسين النمو. وقد أشارت بعثة صندوق النقد الدولي المعنّية بالمادة الرابعة في تقريرها المقتضب مؤخراً إلى استقرار معدل النمو على 2% في العام 2014.

9-2 وترتبط آفاق النمو الإقتصادي في لبنان على المدى المتوسّط والبعيد بعوامل عدّة، أبرزها تأمين الإستقرار السياسي والأمني لضمان استمرارية تدفّق الرساميل والسياح والمحافظة على ثقة المستثمر اللبناني والأجنبي والمستهلك المحلي وعلى استقرار معدّلات الفائدة. كما يحتاج لبنان إلى سياسات وإجراءات اقتصادية تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للسلع اللبنانية، والبحث عن أسواق جديدة لتصدير السلع وتحفيز السلع المحلية البديلة للاستيراد، وضبط أوضاع المالية العامة، وزيادة الإستثمارات العامة في البنى التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، وإلى مزيد من التنويع في مصادر السياح والإستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أن من مصلحة لبنان أيضاً أن تحقّق دول مجلس التعاون الخليجي معدّلات نمو جيّدة، نظراً إلى ارتباط لبنان الوثيق اقتصادياً بها، كونها سوقاً أساسية لصادراته السلعية والمصدر الأبرز لتحويلات العاملين إليه ولإستثمارات الأجنبية المباشرة فيه.

10-2 أخيراً وليس آخراً، يتطلّب تحقيق نمو مستدام أن تدخل الدولة فعلياً مرحلة الإصلاحات الهيكلية المنشودة، لا سيّما على صعيد خصخصة بعض المرافق الحيوية، وإشراك القطاع الخاص في مشاريع القطاع العام من خلال آليات PPP و BOT وغيرها وزيادة الإستثمارات من الداخل والخارج. وكذلك إطلاق عملية الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد وزيادة الإنتاجية، وأيضاً إصلاح الضمان الإجتماعي بهدف تقوية شبكات الأمان الإجتماعي من خلال تأمين نظام تقاعد وحماية لائق للأجراء في القطاع الخاص، إضافة إلى تأمين مدّخرات طويلة الأجل تُستعمل في توظيفات واستثمارات طويلة الأجل.

## ثالثاً - المالية العامة في العام 2013

1-3 جاء أداء المالية العامة في لبنان في العام 2013 انعكاساً للأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المؤاتية السائدة في البلاد ولتأثيرات الأوضاع في سورية، وامتداداً لما بدأ يشهده هذا الأداء في العام 2012. فترجع وضع المالية العامة، إذ ارتفع العجز العام بنسبة 7,5% ليبلغ 9,3% من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9,1% في العام 2012، وسجّل الرصيد الأولي للسنة الثانية على التوالي عجزاً فاق ضعف ذلك المسجّل في السنة السابقة وشكّل 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي (0,3% في العام 2012). في حين نرى حول العالم تراجع السياسات المالية التوسّعية والتركيز على السياسات التقشّفية لمعالجة مشاكل العجز في الموازنات والمديونية العامة المرتفعة، فتخفيض مستويات العجز والمديونية العامة يُعتبر أولويات قصوى للاقتصادات المتقدّمة كما الناشئة.

## المالية العامة 2011-2013 (مليار ليرة)

التغيير (%) 2013/2012	التغيير (%) 2012/2011	2013	2012	2011	
0,3	0,7	14201	14164	14070	المقبوضات الإجمالية (موازنة + خزينة)
2,4	14,1	20563	20081	17600	المدفوعات الإجمالية (موازنة + خزينة)
7,5	67,6	6362	5918	3530	العجز العام
		-361	-166	+2504	الرصيد الأولي (+) فائض، (-) عجز
		9,3	9,1	5,9	العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)
		-0,5	-0,3	4,2	الرصيد الأولي/الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية

2-3 واستقرت المقبوضات الإجمالية في العام 2013 كقيمة إذ لم تسجل إلا ارتفاعاً بسيطاً بنسبة 0,3%، لتبلغ 14201 مليار ليرة في حين تراجعت إلى 20,7% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 21,9% في العام 2012. وقد تراجعت كل من الإيرادات الضريبية بنسبة 0,7% والتي تتأثر عادةً بالأوضاع الاقتصادية وبالساسة الضريبية، وهي تراجعت تحديداً جزاءً التراجع الملحوظ للرسوم على التبغ من 516 مليار ليرة إلى 395 ملياراً، والضرائب على رؤوس الأموال المنقولة من 296 مليار ليرة إلى 231 ملياراً، وضريبة الدخل على الأرباح من 1006 مليارات ليرة إلى 974 ملياراً ورسوم التسجيل على العقارات من 870 مليار ليرة إلى 847 ملياراً. كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 0,5%، وهي ترتبط إلى حد كبير بالدخل من المؤسسات العامة والأموال الحكومية. في المقابل، ارتفعت مقبوضات الخزينة بنسبة 18,1% نتيجة تسديد وزارة الاقتصاد والتجارة سلفة خزينة ودخول فوائد مستحقة في حسابات الخزينة تعود لتسوية عملية طرح الشريحة المزدوجة في نيسان 2013، علماً أن حصة مقبوضات الخزينة من مجموع المقبوضات تبقى متدنية ولم تشكل إلا 5,8% في العام 2013 مقابل 23% للإيرادات غير الضريبية و71,2% للإيرادات الضريبية.

3-3 ويفصل الجدول أدناه تطور مكونات الإيرادات الضريبية وغير الضريبية كما يظهر حصة كل من هذه المكونات من إجمالي المقبوضات. ويتبين أن الحصة الأكبر تعود إلى الرسوم الداخلية على السلع والخدمات (26,6% من إجمالي المقبوضات)، ومنها بشكل أساسي الضريبة على القيمة المضافة، تليها الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال (17,6%)، ثم تأتي الرسوم على كل من التجارة والمبادلات الدولية والإيرادات من وفر موازنة الاتصالات (15,2% لكل منهما).

### المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة)

الحصة (%)	2013	2012	2011	
17,6%	2502	2516	2423	الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال
8,5%	1201	1193	1144	الضريبة على الأملاك
26,6%	3782	3749	3685	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
23,2%	3296	3275	3300	منها: الضريبة على القيمة المضافة
15,2%	2158	2251	2179	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
5,8%	817	796	777	منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد
3,4%	483	495	542	الرسوم على المحروقات
3,3%	473	478	454	إيرادات ضريبية أخرى
<b>71,2%</b>	<b>10116</b>	<b>10187</b>	<b>9885</b>	<b>الإيرادات الضريبية</b>
17,7%	2518	2530	2679	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة
15,2%	2156	2156	2261	منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات
5,3%	751	756	789	إيرادات غير ضريبية أخرى
<b>23,0%</b>	<b>3269</b>	<b>3286</b>	<b>3468</b>	<b>الإيرادات غير الضريبية</b>
<b>5,8%</b>	<b>816</b>	<b>691</b>	<b>718</b>	<b>مقبوضات الخزينة</b>
<b>100,0%</b>	<b>14201</b>	<b>14164</b>	<b>14070</b>	<b>المقبوضات الإجمالية</b>

المصدر: وزارة المالية

4-3 في المقابل، ارتفعت المدفوعات الإجمالية بنسبة 2,4% في العام 2013 لتبلغ قيمتها 20563 مليار ليرة، أي ما يعادل 29,9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 31% من الناتج في العام 2012. وارتبطت الزيادة بارتفاع خدمة الدين العام، التي تصنّف ضمن نفقات الموازنة، بنسبة 4,3% لتصل إلى 6000 مليار ليرة في ظلّ ازدياد المديونية العامة وارتفاع مدفوعات الفوائد على الدين بالعملة الأجنبية، لتشكل 29,2% من المدفوعات الإجمالية. كما ازدادت النفقات الاستثمارية بنسبة قاربت 30%، والتي تعود بجزء منها لنفقات مرتبطة بالنزوح السوري الكثيف إلى لبنان، علماً أنّها لم تشكل إلا 4,8% من المدفوعات الإجمالية في العام 2013. في المقابل، انخفضت الأجور والرواتب والملحقات بنسبة 3,7% لتشكل 31,5% من إجمالي المدفوعات في العام 2013. كذلك انخفضت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بما يزيد عن 10% لتبلغ 3056 مليار ليرة في العام المذكور، وشكّلت 14,9% من مجموع النفقات و4,4% من الناتج المحلي الإجمالي وهي لا تزال تشكل عبئاً كبيراً على الخزينة اللبنانية. فإزالة الخلل في هذا القطاع وحده يمكن من خفض العجز إلى النصف تقريباً. ويحتاج قطاع الكهرباء بشكل عام إلى إصلاحات ضرورية كبيرة تتمثّل بزيادة توليد الطاقة وتحسين النقل والتوزيع وتفعيل الجباية وتعزيز فعالية مؤسسة كهرباء لبنان. إن تحويل الدعم إلى مؤسسة كهرباء لبنان باتجاه نفقات استثمارية واجتماعية من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي. فالإنفاق الاستثماري غير كاف لتلبية احتياجات البنية التحتية، كما أن الدعم الحكومي لشبكات الأمان الاجتماعي والفقراء لا يزال غير كاف.

### المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

الحصة (%)	2013	2012	2011	
29,2%	6000	5752	6034	خدمة الدين العام
70,8%	14562	14329	11566	النفقات الأولية
31,5%	6473	6723	5533	منها: المخصّصات والرواتب والملحقات
14,9%	3056	3408	2626	التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان
4,8%	987	760	676	النفقات الاستثمارية
100,0%	20563	20081	17600	المدفوعات الإجمالية

المصدر: وزارة المالية

5-3 أما التوقعات حول أوضاع المالية العامة في العام 2014 فهي لا تزال غير ناضجة في ظلّ السعي لإقرار سلسلة الرتب والرواتب وتأمين الموارد لها وفي ظلّ غياب الموازنات العامة منذ العام 2006، علماً أن إقرار الموازنة السنوية أمر ضروري كونها تشكّل الأداة الرئيسية لتعزيز مساءلة الحكومة. في ما يتعلّق بسلسلة الرتب والرواتب، فإن وضع المزيد من الضرائب في فترة تتسم بنمو اقتصادي هزيل من شأنه إضعاف الإقتصاد أكثر، حتى ولو قابلت ذلك نفقات عامّة إضافية كون غالبيتها تحويلات وليست نفقات مُنتجة. وبحسب صندوق النقد الدولي، يجب احتواء أرقام سلسلة الرتب والرواتب من خلال التقسيط وبدون مفعول رجعي على أن يترافق إقرارها مع تدابير إصلاحية، فثمة حاجة لاعتماد الشفافية في تصحيح الرواتب على أن يشمل جميع الموظفين ومكوّنات الأجر، وأن يأخذ في الاعتبار تكاليف المعاشات التقاعدية ويعتمد على الإنتاجية ومقاييس الأداء. وينبغي أن تشمل حزمة الإيرادات إجراءات موثوقاً بها ومنصفة، من بينها: ضريبة أرباح رأس المال على المعاملات العقارية، زيادة الضريبة على الدخل من الفائدة، إزالة فورية لإعفاء الضريبة على القيمة المضافة على البنزين، على أن تتبعها لاحقاً زيادة تدريجية على معدل ضريبة القيمة المضافة الإجمالية ومعدل ضريبة الدخل على الشركات، وزيادة الرسوم على بنود محدّدة. أما تمرير مشروع الموازنة العامة للعام 2014، فهو الخطوة الأولى الضرورية لإرساء السياسة المالية. فالموازنة السليمة التي تغطّي جميع النفقات والإيرادات الحكومية ضمن إطار شامل تبلور نوايا الحكومة وتعيد المصداقية إلى السياسة المالية. وبغض النظر عن سلسلة الرتب والرواتب، فإن مشكلة المالية العامة في لبنان ليست بجديدة، والمطلوب معالجة مسألة العجز العام المتراكم.

6-3 ولا شكّ في أن للأزمة السورية انعكاسات على وضعية المالية العامة في لبنان التي تعاني أصلاً من الاختلال. وبحسب تقرير البنك الدولي الصادر في أيلول 2013، من المتوقع أن تتقلّص إيرادات الدولة بقيمة 1,6 مليار دولار في فترة 2012-2014 من خلال انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على قطاعات اقتصادية، وبالتالي من خلال تباطؤ النشاط الاقتصادي. في المقابل، من المتوقع أن يزداد الإنفاق العام بقيمة 1,2 مليار دولار في الفترة ذاتها بسبب زيادة الطلب على الخدمات العامة. كما يتوقّع إنفاق 2,7 مليار دولار أميركي إضافي لإعادة نوعية الخدمات العامة إلى مرحلة ما قبل الأزمة السورية، وتقدّر كلفة الجانب الاجتماعي كالصحة والتربية بما بين 311-363 مليون دأ. مع تزايد عدد اللاجئين السوريين المتوقع أن يصل إلى 1,7 مليون شخص في نهاية العام 2014، ونشير في هذا الإطار إلى أن الأمم المتحدة قدّرت حاجات لبنان الناتجة من النزوح السوري لعام 2014 بما يقارب 1,9 مليار دولار، لم يُفرج إلّا عن 14% منها حتى إعداد هذا التقرير.

7-3 على العموم، يبقى وضع لبنان المالي مستقرّاً نظراً للقُدرة المتوافرة على تمويل حاجاته بفوائد مستقرّة، من خلال القطاع المصرفي اللبناني الذي هو موضع ثقة المودعين، ولا سيّما اللبنانيين من الخارج. علماً أن معالجة المالية العامة في لبنان تتطلب بنوع خاص إقرار إصلاحات هيكلية ضمن خطط طويلة الأمد، والتي بدونها قد تضطر السلطة النقدية والرقابية لوضع سقوف لإقراض الدولة تكون مربوطة بالرساميل وبنية مطلوبات المصارف بالعملات الأجنبية وبالليرة اللبنانية وبآجال الودائع بحيث يتمّ على مدى السنوات المقبلة تقليص حجم الدين العام على دفاتر المصارف إلى مضعاف مقبول لرساميلها لتلتزم المصارف عدم تخطّيه أو إلى نسبة محدّدة من موجوداتها تعمل إدارات المصارف أيضاً على الالتزام بها تدريجياً. وعلى هذا الصعيد، قد تشكّل معايير الصناعة المصرفية في ما يُعرف بالمخاطر الكبرى و/أو المخاطر السيادية للدولة منطلقاً لوضع ضوابط لإقراض الدولة. ويمكن استثناء تمويل مشاريع البنى التحتية من النسب أو من السقوف إذا تمّ تنفيذها وإدارتها من قِبَل القطاع الخاص بصيغ قانونية مقبولة.

### في ما يلي لمحة عن إصدارات سندات اليوروبونذ وسندات الخزينة بالليرة الطويلة الأجل التي جرت خلال العام 2013 والثلث الأول من العام 2014:

- **نيسان:** سندات يوروبونذ بقيمة 1,1 مليار دولار بلغت قيمة الجزء الأول 600 مليون دولار بفائدة قسيمة 6% استحقاق كانون الثاني 2023. أمّا الجزء الثاني فبلغت قيمته 500 مليون دولار بفائدة قسيمة 6,75% استحقاق تشرين الثاني 2027. وفي الشهر ذاته، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبونذ بقيمة 1,1 مليار دولار بهدف استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان بالقيمة ذاتها. توزعت كالآتي: 600 مليون دولار بفائدة قسيمة 4,5% استحقاق نيسان 2016 و500 مليون دولار بفائدة قسيمة 5,5% استحقاق نيسان 2019.
  - **حزيران:** أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة طويلة الأجل من فئتي 8 سنوات (بقيمة 66 مليار ليرة وبفائدة 7,80%) ومن فئة 10 سنوات (بقيمة 1124 مليار ليرة بفائدة 8,24%). كما قام مصرف لبنان في الشهر ذاته بعملية استبدال طوعية لسندات خزينة من فئتي 24 و36 شهراً بقيمة تفوق 1200 مليار ليرة كانت ستستحق في النصف الثاني من العام 2013 بسندات بالليرة من فئة السبع سنوات بفائدة 7,5%. كذلك، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبونذ اكتتب بها مصرف لبنان بقيمة 600 مليون دولار بفائدة قسيمة 6,15% تستحق في حزيران 2020.
  - **أيلول:** أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئة 10 سنوات بقيمة 569 مليار ليرة بفائدة 8,24% وللمرة الأولى، أصدرت الوزارة سندات خزينة بالليرة من فئة 12 سنة بقيمة 1904 مليارات ليرة وبفائدة 8,74%. وفي الشهر ذاته، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبونذ بقيمة 175 مليون دولار بفائدة قسيمة 5% استحقاق تشرين الأول 2017 بهدف استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان بالقيمة ذاتها.
  - **تشرين الثاني:** أصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة من فئة 12 سنة بقيمة 1469 مليار ليرة بفائدة 8,74%.
- ولابدّ من الإشارة إلى أنه في نيسان 2014، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبونذ بقيمة 1400 مليون دولار، منها 704 ملايين لاستبدال سندات تستحق في العام المذكور. وبلغت فوائد القسائم 5,8% للسندات التي تستحق في نيسان 2020 وقيمتها 600 مليون دولار، و6,6% للسندات التي تستحق في تشرين الثاني 2026 وقيمتها 800 مليون دولار.

## المديونية العامة

8-3 عرف العام 2013 نمواً مطّرداً في المديونية العامة وهو الأكبر في السنوات الخمس الماضية (10% مقابل متوسط قدره 6,6%) بحيث وصل إلى 95696 مليار ليرة أو ما يوازي 63,5 مليار دولار في نهاية السنة، أي أنه ازداد بقيمة 8737 مليار ليرة متجاوزاً بنسبة 37% قيمة العجز العام والبالغ كما سبق وذكرنا 6362 مليار ليرة. وبطبيعة الحال، تجاوزت نسبة نموه معدل النمو الاقتصادي الإسمي، ما أدّى بالتالي إلى ارتفاع نسبة الدين العام الإجمالي إلى 139% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2013 مقابل 134% في نهاية العام الذي سبق. فتوقّف التقدّم الذي أحرزه لبنان على صعيد تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2012، وقد أشار إليه صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير إلى تجدد هذا المنحى.

9-3 وقد ساهمت في نمو إجمالي الدين العام بالقدر المشار إليه أعلاه رغبة وزارة المالية في تكوين فائض من السيولة لديها يتجاوز حاجاتها الآنية التي ازدادت كما ذكرنا، ليشكّل احتياطاً في حال تطور الأوضاع بشكل أكثر سلبية، إضافة إلى أمور أخرى تتعلّق بإدارة السيولة في البلد وبالاستقرار النقدي. فلقد شهدت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي ارتفاعاً من 12916 مليار ليرة في نهاية العام 2012 إلى 15495 ملياراً في نهاية العام 2013 (أي بحدود 20%)، توزّعت بين 11032 مليار ليرة لدى مصرف لبنان و4463 ملياراً لدى المصارف التجارية. ويشار إلى أن الودائع بالليرة لدى مصرف لبنان خلال العام 2013 ارتفعت بحوالي 5251 مليار ليرة توزّعت بين 4646 مليار ليرة في حساب نتائج سندات الخزينة رقم 100 و197 ملياراً في حساب الخزينة رقم 36. وعليه، فإن الدين العام الصافي من ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي ارتفع من 74043 مليار ليرة في نهاية العام 2012 إلى 80201 ملياراً في نهاية العام 2013، أي بحدود 8,3%.

10-3 وفي حال استمرار تسجيل معدلات نمو منخفضة في السنوات المقبلة، يتوجّب القيام بإجراءات تصحيح مالي جريء لتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، تجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف وديون باريس 2 وباريس 3، تنخفض نسبة إجمالي الدين العام إلى 95% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة صافي الدين العام إلى 72,7%، ما يعكس بدقة أكبر حجم المخاطر والانعكاسات المرتبطة بها.

11-3 أمّا العوامل التي تقلّل من درجة الخطورة عند مقارنة اختلالات المالية العامة والدين العام، فتكمن أولاً في كون نسبة كبيرة من الدين العام بالليرة وبالعملات الأجنبية (90%) هي بحوزة مستثمرين أو مكتتبين محليين، وهم معتادون ومتألّفون مع المخاطر السيادية في لبنان ولا ينسحبون من السوق عند أول إشارة توتّر في البلاد. وثانياً، في كون مصرف لبنان يتمتع بمستوى جيّد من الموجودات الخارجية، بما فيها الذهب، تجاوزت قيمتها 1,6 ضعف الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية في نهاية العام 2013.

12-3 وفي نهاية العام 2013، شكّل الدين المحرّر بالليرة 58,8% من إجمالي الدين العام مقابل 41,2% للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، وتبقى المصارف المموّل الأبرز للدولة اللبنانية في إطار حماية الاستقرار والحفاظ عليه، يليها مصرف لبنان والمؤسسات العامة فيما لا تحمل الجهات الخارجية، من ثنائية ومتعدّدة، إلا نسبة متدنيّة.

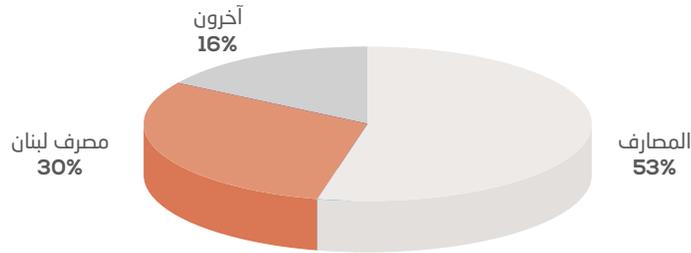
## الدين العام 2011-2013 (نهاية الفترة-مليار ليرة)

التغيير (%) 2013/2012	التغيير (%) 2012/2011	2013	2012	2011	
+10,0	+7,5	95696	86959	80887	الدين العام الإجمالي
+12,2	+1,7	56312	50198	49340	توزع الدين العام الإجمالي: الدين العام بالليرة اللبنانية
+7,1	+16,5	39384	36761	31547	الدين العام بالعملة الأجنبية
+20,0	+17,6	15495	12916	10984	ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي
+8,3	+5,9	80201	74043	69903	الدين العام الصافي
		59,0	54,0	54,7	تمويل الدين العام الإجمالي (تقديرات) (%): المصارف في لبنان
		26,5	31,1	30,1	مصرف لبنان والمؤسسات العامة
		3,9	3,7	2,8	مقيمون آخرون
		10,6	11,1	12,4	غير مقيمين
		4,8	5,8	6,7	منها: قروض ثنائية ومتعددة الأطراف
		5,8	5,3	5,7	آخرون

المصدر: مصرف لبنان

13-3 على صعيد تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية، فقد انخفضت حصة المصارف إلى 53,1% من هذا التمويل في نهاية العام 2013 (54,3% في نهاية العام الذي سبق) قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 30,5% (30% في نهاية العام 2012) وحصة القطاع غير المصرفي إلى 16,4% (15,7% في نهاية العام الذي سبق). ويعود ذلك إلى إقبال المصارف الضعيف إلا في أشهر حزيران وأيلول وتشرين الثاني حيث اكتتبت بسندات خزينة من فئات طويلة الأجل سبقت الإشارة إليها. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخل من وقت إلى آخر في سوق السندات لخلق التوازنات.

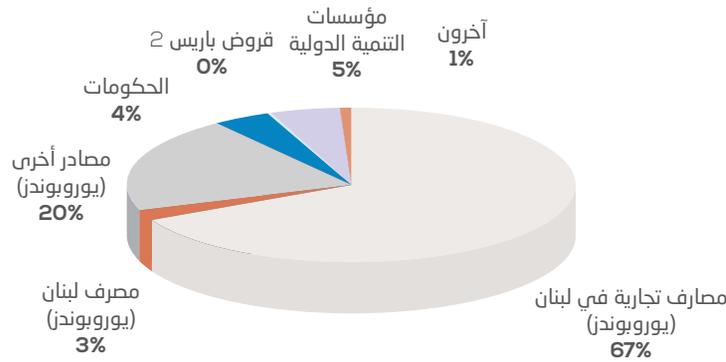
#### مصادر تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية نهاية العام 2013 (%)



14-3 وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، بلغت حصة سندات اليوروبوندرز 90% في نهاية العام 2013، فيما جاءت حصص المكتتبين الآخرين كالتالي: المؤسسات المتعددة الأطراف (6,4%)، الجهات الثنائية (4,5%)، قروض باريس 2 (0,4%) ومصادر أخرى مختلفة (0,6%). أما محفظة المصارف في سندات اليوروبوندرز، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ في العام 2013 نتيجة شراء المصارف القسم الأكبر من محفظة مصرف لبنان بهذه السندات، من جهة، واكتتابها بالإصدارات الجديدة التي أطلقتها وزارة المالية خلال العام المذكور، من جهة أخرى.

وارتفعت محفظة المصارف بسندات اليوروبوندرز السيادية بالعملة الأجنبية إلى 1,24 مرة الأموال الخاصة في العام 2013. وبالتالي، ارتفعت حصة المصارف في لبنان في تمويل الدين العام بالليرة وبالعملة الأجنبية من حوالي 54% في نهاية العام 2012 إلى 59% في نهاية العام 2013. ويهدف مصرف لبنان من خلال بيع سندات اليوروبوندرز التي هي بحوزته إلى رفع حجم احتياطي العملة الصعبة لديه، وهذا أمر ضروري وحيوي لاستقرار سعر الليرة، كما يهدف إلى تأمين سيولة لتغطية حاجات الدولة بالعملة الأجنبية.

## مصادر تمويل الدين العام بالعملات الأجنبية نهاية العام 2013 (%)



15-3 على صعيد معدلات الفائدة على السندات الحكومية، فقد استقرت في العام 2013 معدلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة وأقفلت في الإصدار الأخير من العام المذكور كالتالي: 4,43% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات و6,74% لفئة الخمس سنوات و7,50% لفئة السبع سنوات، فيما بلغت معدلات الفائدة على الفئات الجديدة: 8 سنوات (7,80%)، 10 سنوات (8,24%) و12 سنة (8,74%).

16-3 ونتيجة التطورات في سوق سندات الخزينة بالليرة، ارتفع معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية من 6,54% في نهاية العام 2012 إلى 6,86% في نهاية العام 2013، كما ارتفع الأجل المثقل عليها من 1105 أيام إلى 1274 يوماً. أما في سوق سندات اليوروبوندرز، فقد انخفضت الفائدة المثقلة على هذه المحفظة من 6,66% في نهاية العام 2012 إلى 6,50% في نهاية العام 2013، كما انخفض الأجل المثقل عليها من 6,06 سنوات إلى 5,60 سنوات في هذين التاريخين تبعاً.

## رابعاً - السياسة والتطورات النقدية

1-4 سجّل الوضع النقدي مناعة لافتة في العام 2013 رغم تراجع أداء الإقتصاد في لبنان بشكل لافت منذ العام 2011 وتعاقد حدة التجاذبات السياسية والإنفلات الأمني، وبقي متماسكاً إلى حدّ كبير. واستطاعت السلطات النقدية مرّة جديدة، بالتعاون مع وزارة المالية والمصارف، توفير الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان، لما يشكّله من مصلحة للقطاع المصرفي وللإقتصاد وللوضع الإجتماعي. واتّخذ مصرف لبنان خلال العام 2013 إجراءات وهندسات مالية عدّة مفضّلة في الفترات اللاحقة مكّنته من توفير السيولة الضرورية بالعملات الأجنبية لتغطية حاجات الدولة وحفظ لا بل تدعيم احتياطياته من العملات الأجنبية، ومن المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة على الليرة.

2-4 إنّ الإستقرار النقدي، بآليات عمله القائمة، مرشّح للإستمرار طويلاً على الأرجح وليس على المدى القصير فقط. فالمعادلة النقدية القائمة، والتي يُديرها مصرف لبنان والمصارف، هي معادلة مبنية في طرفيها على توازن مدروس، جوهره الإدارة المشتركة لتدفّقات ولمخزون العملات الأجنبية في لبنان. وهذه الإدارة موثوقة من طرفي المعادلة، وقد تمّ اختبارها على مدى السنوات العشرين الماضية مع ما تخلّها من أزمات كبيرة نسبياً.

3-4 وما يجب التوقّف عنده باقتضاب هو أنّ سياسة الإستقرار النقدي لها كلفتها. وتحتمل المصارف جزءاً كبيراً من هذه الكلفة من خلال معدّلات ربحية للموجودات أدنى مما يمكن تحقيقه، نتيجة السيولة العالية التي تضطرّ المصارف للإحتفاظ بها إن لدى المصارف المراسلة أو لدى مصرف لبنان، وأيضاً نتيجة معدّلات الإحتياطي الإلزامي المرتفعة بالليرة. كما يتحمّل الإقتصاد جزءاً من الكلفة من خلال مديونيته التي كان من الممكن توفيرها له، في ظروف طبيعية، بمعدّلات فائدة أدنى ممّا هي عليه، ويتحمّل مصرف لبنان جزءاً منها من خلال خلقه للنقد وإصداره لشهادات الإيداع بفوائد مرتفعة.

4-4 واستدعت سياسة التثبيت النقدي في لبنان تدخّل مصرف لبنان لدعم التسليف لفئات اجتماعية ولقطاعات اقتصادية عانت من ارتفاع كلفة التمويل بسبب سياسة سعر الصرف المعتمدة أو هي أساساً غير مؤهلة بقدراتها الذاتية لولوج سوق الإقتراض في لبنان. وبذلك طوّر مصرف لبنان السياسة النقدية الهادفة أيضاً إلى دعم النمو الإقتصادي على غرار ما درجت عليه المصارف المركزية في الدول المتقدّمة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في العام 2008.

### 5-4 الوضع النقدي: سوق قطع مستقرّة، ارتفاع موجودات مصرف لبنان، استقرار معدّلات الفائدة

لم تتعرّض الليرة اللبنانية لأية ضغوط تُذكر في العام 2013، فبقي معدّل الفائدة بين المصارف Interbank Rate في غالبية الوقت عند مستواه الرسمي البالغ 2,75%، واستطاع المصرف المركزي المحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية لا بل زيادته إلى حوالي 31,7 مليار دولار في نهاية العام 2013 مقابل زهاء 30 مليار دولار في نهاية العام 2012، هذا من دون استثماراته في سندات اليوروبوندر اللبنانية والسندات العالمية الأخرى المقدّرة بحدود 3,5 مليارات دولار في نهاية العام 2013. كما يمتلك مصرف لبنان مخزوناً ضخماً من الذهب، يضعه في المرتبة 19 عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطات الدول بحسب لائحة "مجلس الذهب العالمي" الصادرة في آذار 2014، علماً أنّ قيمة هذا المخزون تراجعت إلى 11.1 مليار دولار في نهاية العام 2013 مقابل 15.3 مليار دولار في نهاية العام 2012 مع انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً. وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطات المكوّنة من العملات الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملة الوطنية. على صعيد آخر، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة لأسباب تعود إليها لاحقاً. كما جاءت معدّلات الفائدة على إصدارات اليوروبندز التي تمّت في العام 2013 متديّة ومقبولة مقارنةً مع إصدارات دول تتماثل مع لبنان بتصنيف مخاطرها.

#### 6-4 عمليّات إطالة الآجال... لإراحة السوق

وفي إطار الاستراتيجية الاحترازية المتّبعة منذ سنوات عدّة من قبل السلطات النقدية والمالية، والتي ترمي إلى عدم ترك مبالغ كبيرة بالليرة بالعملات الأجنبية تستحقّ في فترة قصيرة نسبياً، نذكر قيام مصرف لبنان في حزيران 2013، بالتعاون مع وزارة المالية، بعملية استبدال حوالي 1240 مليار ليرة من محفظة سندات الخزينة بالليرة لديه، والتي كانت ستستحقّ في النصف الثاني من العام 2013، بسندات خزينة من فئة السبع سنوات، مع العلم بأنّ هذه العملية قد تسمح في وقت لاحق بتخفيف ديون مصرف لبنان على الدولة لإمكانية بيعها إلى المصارف. كما نذكر في هذا الإطار سماح المصرف المركزي للمصارف بالإكتتاب بسندات الخزينة ذات الآجال الطويلة إمّا نقداً، أو من خلال حسم شهادات الإيداع بالليرة التي أصدرها مصرف لبنان والتي تستحقّ عامي 2013 و2014. وكان مصرف لبنان قد قام في الأشهر الأولى من العام 2013 بعملية استبدال لجزء من شهادات الإيداع بالليرة التي تستحقّ في العامين 2013 و2014، بشهادات أخرى لآجال أطول. كما عمدت وزارة المالية في تشرين الثاني 2012 إلى إصدار سندات خزينة بالدولار Eurobonds هدفت في جزء منها إلى استبدال قسم من استحقاقات العام 2013.

#### 7-4 عمليّات استبدال وبيع المحافظ من قبل مصرف لبنان... لتدعيم موجودات العملات الأجنبية

وتزامناً مع عمليّات تحويل الآجال، كان هناك أيضاً عمليّات استبدال مصرف لبنان جزءاً من محفظته من سندات الخزينة بالليرة بأخرى بالعملات الأجنبية Eurobonds، بالتعاون مع وزارة المالية، لتلتها عمليّات بيع للمحافظ. وتمّ تنفيذ عمليّات استبدال في نيسان 2013 بقيمة 1.1 مليار دولار، وفي أيلول 2013 بقيمة 175 مليون دولار<sup>1</sup>. وبعد ان تمّ تنفيذ عمليّات استبدال في كل من حزيران 2012 بقيمة ملياري دولار، وفي كانون الاول 2012 بقيمة مليار دولار، وتمكّن عمليّة الاستبدال هذه من تخفيض ديون المصرف المركزي على القطاع العام، وتساعد في التخفيف قليلاً من كلفة الدين العام. كما تسمح عمليّات الاستبدال بتعزيز موجودات مصرف لبنان المستقبلية من العملات الأجنبية أو على الأقلّ بتحسين نوعيتها لإمكانية بيع السندات لاحقاً في السوق. وهذا ما جرى فعلياً، حيث باع مصرف لبنان خلال العام 2013، بحسب تقديراتنا، حوالي 4,5 مليارات دولار من سندات اليوروبندز إلى المصارف، لتتراجع قيمة محفظته من سندات اليوروبندز، أيضاً بحسب تقديراتنا، إلى أقلّ من مليار دولار في نهاية العام 2013 مقابل ما يزيد عن 3,5 مليارات دولار في نهاية العام 2012.

<sup>1</sup> بعد أن تمّ تنفيذ عمليّات استبدال في كل من حزيران 2012 بقيمة ملياري دولار، وفي كانون الأول 2012 بقيمة مليار دولار.

#### 8-4 شهادات الإيداع بالدولار، وإجراءات أخرى... أيضاً لتدعيم موجودات مصرف لبنان

واستمرّ مصرف لبنان في العام 2013 في إصدار شهادات ايداع بالدولار، ولو بدرجة أقلّ منه في العامين الذين سبقا، وذلك بقيمة فاقت الـ1,2 مليار دولار. واستقرّت تقريباً المحفظة القائمة لشهادات الإيداع بالدولار التي أصدرها مصرف لبنان على 8,3 مليارات دولار في نهاية العام 2013 مقابل 8,7 مليارات دولار في نهاية العام 2012، مع حصول استحقاقات لشهادات الإيداع بالدولار في العام 2013. وقد ساهم هذا الإجراء بلا شكّ في تدعيم أو أقلّه في المحافظة على احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية. كما ساهمت في ذلك زيادة ايداعات المصارف بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، وإصدار وزارة المالية في حزيران 2013 سندات يورو بنذر بقيمة 600 مليون دولار لصالح مصرف لبنان، قام ببيعها على الأرجح في وقت لاحق إلى المصارف.

#### 9-4 شهادات الإيداع بالليرة... للتحكّم بالسيولة والمحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة

من جهتها، سجّلت محفظة شهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها مصرف لبنان ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2013 لتصل قيمتها إلى 33815 مليار ليرة في نهايته مقابل 23073 مليار ليرة في نهاية العام 2012. فقد تكثّفت في العام 2013 إصدارات شهادات الإيداع بالليرة الطويلة الأجل، بعد أن غابت هذه الإصدارات في العام الذي سبقه، وجاء جزء منها لإستبدال شهادات ايداع تستحقّ خلال العامين 2013 و2014، في حين جاء الجزء الآخر مقابل دفعات نقدية، كما استحقّ قسم منها في العام 2013 بدون أن يتمّ استبدالها. وتركّزت الإصدارات الجديدة في العام 2013 على فئات الـ7 سنوات بمعدّل فائدة 7,6%، والـ8 سنوات بمعدّل فائدة 7,8%، والـ10 سنوات بمعدّل فائدة 8,24%، والـ12 سنة بمعدّل فائدة 8,74%، هذا بالإضافة إلى إصدارات محدودة نسبياً من فئتي الـ45 يوماً و60 يوماً بفوائدها المعتادة أي 3,57% و3,85% تبعاً. ومكّنت إصدارات شهادات الإيداع المصرف المركزي من التحكّم بالسيولة بالليرة لدى القطاع المالي، كما ساعدت أيضاً في المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة، ومنها على سندات الخزينة اللبنانية.

#### 10-4 تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة لسندات الخزينة بالليرة وإصدارات مكثّفة من الفئات الطويلة الأجل... لتأمين استقرار معدّلات الفائدة

إنّ تدخّل مصرف لبنان شاربياً سندات الخزينة بالليرة في السوق الأوليّة، وكذلك توجّه وزارة المالية في العام 2013 كما في العام الذي سبقه إلى إصدار سندات خزينة من الفئات الطويلة الأجل، بالتنسيق المباشر مع مصرف لبنان، ساهما في تأمين القسم الأكبر من حاجات الدولة التمويلية بالليرة، كما ساهما على نحو كبير في بقاء معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة.

بالفعل، فقد سجّلت محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة ارتفاعاً إلى 16761 مليار ليرة في نهاية العام 2013 مقابل 14594 ملياراً في نهاية العام 2012، لترتفع حصّة المصرف المركزي قليلاً إلى 30,1% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2013 مقابل 29,4% في نهاية العام 2012. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ محفظة (وحصّة) مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة كانت لتكون أعلى في نهاية العام 2013 لو لم يتمّ استبدال ما يزيد عن 1900 مليار ليرة منها بسندات خزينة بالعملات الأجنبية، كما تمّت الإشارة إليه سابقاً.

ثم أنّ إصدار وزارة المالية، بالتنسيق مع مصرف لبنان، سندات خزينة بالليرة من الفئات الطويلة الأجل (7 و8 و10 و12 سنة) كما هو مفضّل في مكان آخر من هذا التقرير، ساهم إلى حدّ كبير في تأمين استقرار معدّلات الفائدة على الليرة. ونذكر بأنّ المصرف المركزي سمح للمصارف بأن تكتتب بالإصدارات الطويلة الأجل إمّا نقداً أو من خلال شهادات الإيداع التي أصدرها والتي تستحقّ عامي 2013 و2014، ما يخدم أهدافاً عدّة، إذ يتيح التخفيف من حجم استحقاقات شهادات الإيداع القريبة المترتبة على مصرف لبنان كما سبق وذكرنا، ويخفّف من كلفة شهادات الإيداع بالليرة على مصرف لبنان، كما يحول دون سحب سيولة إضافية من السوق.

#### 11-4 الكتلة النقدية

بقي معدّل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) والبالغ 6,9% في العام 2013 (7,0% في العام 2012) معتدلاً نسبياً للسنة الثالثة على التوالي مقارنةً مع المعدّلات المسجّلة في السنوات التي سبقت، ووصلت هذه الكتلة إلى 167571 مليار ليرة في نهاية العام المذكور. وارتفع معدّل دولرتها على نحو بسيط إلى 58,97% في نهاية العام 2013، مقابل 58,50% في نهاية العام 2012. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام 2013 والبالغة 10774 مليار ليرة كالتالي:

ارتفعت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بحوالي 6259 مليار ليرة، مواصلةً ارتفاعها بالوتيرة ذاتها تقريباً (بالنسبة المئوية) المسجّلة في العام 2012، وكانت المساهم الأبرز في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M3. من جهتها، ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام (بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي) على نحو كبير بما مقداره 4972 مليار ليرة، فكانت المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية M3. كما ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره 1143 مليار ليرة، لتساهم إيجاباً في خلق النقد. في المقابل، كان لتراجع الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي من دون الذهب، والذي بلغ حوالي 1537 مليار ليرة في العام 2013، أي ما يزيد عن مليار دولار أميركي، أثر انكماشى واضح على الكتلة النقدية ما أدّى إلى تباطؤ نموّها، في استمرارٍ لمنحى التراجع الذي سجّل في العامين 2011 و2012، إنّما بدرجة أقلّ.

تطور الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة - مليار ليرة)

التغير (%) 2013/2012	2013	التغير (%) 2012/2011	2012	2011	
+517	7620	+965	7104	6138	السيولة الجاهزة بالليرة (م1)
+3672	68749	+6434	65077	58643	الكتلة النقدية بالليرة (م2)
<b>+10774</b>	<b>167571</b>	<b>+10221</b>	<b>156797</b>	<b>146576</b>	<b>الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)</b>
					<b>عناصر التغطية</b>
-7882	56555	-1026	64437	65464	الموجودات الخارجية الصافية
-6345	16739	+1374	23083	21709	منها: ذهب
-1537	39817	-2401	41354	43755	موجودات خارجية صافية غير الذهب
+4972	59568	+3687	54596	50909	التسليفات الصافية للقطاع العام
+6282	-8426	-1423	-14708	-13285	فروقات القطع
+6259	65949	+5526	59690	54164	التسليفات للقطاع الخاص
+1143	-6076	+3457	-7219	-10676	بنود أخرى صافية

المصدر: مصرف لبنان

12-4 التضمّن

تمّ احتواء معدّل التضمّن عند حدود 3,5% في العام 2013 بحسب تقديرات مصرف لبنان، وازداد متوسط مؤشّر أسعار الاستهلاك لمدينة بيروت وضواحيها بحسب مؤسسة البحوث والاستشارات بنسبة 2,6% في العام 2013 بعد ارتفاعه بنسبة 5,7% في العام 2012، وقدّر صندوق النقد الدولي معدّل التضمّن بـ 3,2% في العام 2013، مقابل 5,9% في العام الذي سبقه.

ارتفع متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب إدارة الإحصاء المركزي بنسبة 5,5% في العام 2013 بعد ارتفاعه بنسبة 6,6% في العام الذي سبق. وقد أخذ هذا المؤشر في الإعتبار، منذ شهر تموز 2012، نتائج الدراسة التي أجرتها إدارة الإحصاء المركزي حول زيادة الإيجارات، والتي شملت عينة من أكثر من 1200 مسكن، تضم الإيجارات القديمة والجديدة، وموزعة على الأراضي اللبنانية كافة، ليُسجّل بند الإيجارات ارتفاعاً نسبته 44,1% بين تموز 2009 وتموز 2012. وقد أدّى ذلك إلى تضخيم ارتفاع متوسط مؤشر أسعار الإستهلاك بحسب الإحصاء المركزي في العام 2012 مقارنة مع العام 2011، وأيضاً في العام 2013 مقارنة مع العام 2012.

وجاء معدّل التضخم أكثر اعتدالاً في العام 2013 بالمقارنة مع العام الذي سبق، متأثراً بعدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، والتي يستورد لبنان الجزء الأكبر من حاجاته منها، إذ سجّل مؤشر أسعار منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO تراجعاً نسبته 1,6% في العام 2013، كما بتراجع أسعار النفط عالمياً بحدود 3%. وقد نتج ارتفاع الأسعار في جزء منه عن استمرار الموجات التضخمية - ولو بوتيرة أخفّ منها في السابق - الناتجة عن زيادة الأجور التي أقرتها الحكومة في العام 2012، وعن ارتفاع السعر الوسطي لليورو بشكل معتدل من 1,28 دولار في العام 2012 إلى 1,33 في العام 2013 علماً أن لبنان يستورد جزءاً كبيراً من سلعه من بلدان اليورو، وعن زيادة الطلب على بعض أنواع السلع إضافة إلى توافر السيولة في الاقتصاد، في ظلّ ضعف الرقابة على الأسعار وعدم وجود قانون للمنافسة. في ما خصه، يعمل مصرف لبنان دوماً على مراقبة وتعقيم السيولة بهدف ضبط الضغوط التضخمية التي يمكن أن تنتج عنها.

مما لا شكّ فيه أنّ معدّل التضخم في العام 2014 سوف يرتبط بدرجة أولى بمضاعفات إقرار سلسلة الرتب والرواتب وتمويلها من خلال زيادة الضرائب على أسعار السلع والخدمات، في حال تمّت، وبخاصة على نحو غير مدروس. كما سيبتأثر بمسار أسعار النفط، إذ ثقة احتمال بتراجع الأسعار مع تحسّن التوقعات للإمدادات العالمية (من العراق، ليبيا، إيران، أميركا الشمالية) مقارنة مع نمو الطلب العالمي، في حين تبقى احتمالية ارتفاع الأسعار واردة في ظلّ وجود النزاعات الإقليمية والدولية (عدم الإتفاق مع إيران بشأن مشاريعها النووية، الأزمة الروسية-الأوكرانية...). وسيبتأثر معدّل التضخم أيضاً باتجاه أسعار المواد الغذائية، علماً أنّ التوقعات بشأنها تشير إلى تراجعها عموماً في العام 2014.

## خامساً - المدفوعات الخارجية

### 1-5 ميزان المدفوعات

ارتفع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان إلى حوالي 7,2 مليارات دولار في العام 2013 بحسب تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان 2014، مقابل 6,7 مليارات دولار في العام 2012، كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 16,2% مقابل 15,7% في العامين المذكورين على التوالي.

ومن المرجّح أن يكون توسّع العجز في ميزان الحساب الجاري في العام 2013 قد نتج عن ارتفاع العجز في الميزان التجاري بحدود 500 مليون دولار في العام المذكور، مع استقرار الواردات السلعية وتراجع

الصادرات، واحتمال بقاء مجموع كلٍّ من ميزان الخدمات وحساب التحويلات وعوائد الرساميل على مستواه المسجّل في العام الذي سبق. ويكاد يكون من الثابت أن يسجّل لبنان عجزاً في الميزان التجاري (من 15 إلى 16 مليار دولار سنوياً)<sup>2</sup>، وعجزاً في حساب عائدات عوامل الإنتاج (بحدود المليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الخدمات (بحدود 6 مليارات دولار) وفائض في حساب التحويلات (ما يزيد عن 3 مليارات دولار).

ويبيّن الجدول أدناه ضخامة العجز في ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بالمقارنة مع العجوزات (-) والفوائض (+) في عدد من الدول الأخرى، النامية منها والمتقدّمة، مع الإشارة إلى أنّ المعدّل في لبنان مرتفع جداً قياساً على ما هو متعارف عليه وقائم عالمياً. ولهذا الأمر مضاعفات على الإستقرار النقدي سنعود إليها لاحقاً.

### رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

2013	2012	
-16,2%	-15,7%	لبنان
-8,4%	-8,2%	تونس
-7,9%	-6,2%	تركيا
-7,4%	-9,7%	المغرب
-2,3%	-2,7%	الولايات المتحدة الأميركية
-2,1%	-3,9%	مصر
-1,7%	-2,0%	بلجيكا
-1,6%	-2,2%	فرنسا
-1,5%	-6,8%	قبرص
+0,8%	-0,4%	إيطاليا
+6,6%	+6,0%	الدنمارك
+9,6%	+9,6%	سويسرا
+10,4%	+9,4%	هولندا
+17,4%	+22,4%	السعودية
+38,8%	+43,2%	الكويت

المصدر: صندوق النقد الدولي- آفاق الإقتصاد العالمي- نيسان 2014.

<sup>2</sup> يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل المصدر المشار إليه ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.

2-5 ويصعب توقُّع ما سيكون عليه عجز ميزان الحساب الجاري في العام 2014، نظراً لوجود عوامل متعدّدة تؤثر على مكوناته ولا سيّما الميزان التجاري وميزان الخدمات، نذكر منها: التطوّرات السياسية والأمنية الداخلية، الوضع في سورية، النمو الإقتصادي في لبنان، عودة السيّاح ولا سيّما العرب إلى لبنان مع إمكانية رفع الحظر عن سفر الرعايا العرب إليه، أسعار المواد الغذائية والنفط... وقد توقُّع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول الإقتصاد العالمي أن يستقرّ عجز الميزان الجاري بالقيمة المطلقة في لبنان على 7,2 مليارات دولار في العام 2014 على أن تتراجع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قليلاً إلى 15,8%.

3-5 قبل أن نتطرّق إلى الميزان التجاري بالتفصيل في نهاية هذه الفقرة، نكتفي هنا بالإشارة في موضوع ميزان الخدمات إلى استمرار تراجع الحركة السياحية في العام 2013 للسنة الثالثة على التوالي، ولو بدرجة أبداً منه في السابق، مع انخفاض عدد السياح الوافدين إلى لبنان بحسب إحصاءات وزارة السياحة بنسبة 6,7% ليبلغ 1274362 سائحاً، وهو المستوى الأدنى له منذ العام 2008. كما تراجع معدّل إشغال فنادق بيروت من فئتي 4 و5 نجوم بشكل إضافي إلى 51% في العام 2013 مقابل 54% في العام 2012، بحسب شركة إرنست إند يونغ Ernst and Young. وقد جاء ذلك بشكل خاص نتيجة الدعوات التي وجهها عدد من الحكومات العربية إلى رعاياها لتجنّب زيارة لبنان، وأيضاً نتيجة تراجع السفر برّاً بسبب ارتفاع المخاطر المرافقة له مع تأزم الوضع الأمني في سورية. يجدر التذكير بأن دول الخليج شجعت مؤخراً رعاياها على زيارة لبنان.

4-5 وارتفعت تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان بنسبة 4,1% في العام 2013 لتصل إلى 7,2 مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، والتي خفّضت قيمة هذه التحويلات إلى 6,9 مليارات دولار في كلّ من العامين 2011 و2012 من تقديرات سابقة بلغت 7,3 مليارات دولار لكلّ من العامين المذكورين، مع العلم أنّها تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي. وشكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان حوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من النسب العالية في العالم والأعلى في المنطقة. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتع بها هذا الإنتشار في شتى المجالات. وكانت تحويلات العاملين في لبنان إلى الخارج قد بلغت، بحسب آخر المعطيات المتوافرة والصادرة عن البنك الدولي، حوالي 4,2 مليارات دولار في العام 2012. فتكون التحويلات الصافية إلى لبنان تغطّي زهاء 17% إلى 18% من العجز في الميزان التجاري.

5-5 ويموّل هذا العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في حساب رأس المال، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعين العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من مستويات العجز في الميزان الجاري التي توقّعها أو قدرها صندوق النقد، وهي أرقام قابلة للتعديل، وأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد بلغت في العام 2013 حوالي 6 مليارات دولار (زهاء 13% من الناتج المحلي الإجمالي).

6-5 على صعيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بشكل كبير بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة

نتيجة الضغوط على الصميدين الداخلي والإقليمي. وتوقعت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 3% تقريباً في العام 2013 لتصل إلى 3,6 مليارات دولار مقابل 3,7 مليارات في العام 2012.

وكان تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) الأخير حول الإستثمارات في العالم قد أشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية إلى لبنان بلغت حوالي 3,2 مليار دولار في العام 2012 (7,4% من الناتج)، في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية المتدفقة 3,8 مليارات دولار في العام المذكور (8,8% من الناتج).

ويُشار إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركز في معظمها في القطاع العقاري، وهي بالتالي تختلف عن طبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من دول ناشئة مماثلة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

7-5 في المحصّلة وللسنة الثالثة على التوالي، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام 2013 تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، بعكس المنحى الذي كان سائداً في فترة 2002-2010. ويعود ذلك لأسباب عدّة، منها استقرار الواردات السلعية على مستوى مرتفع، ومنها ما يتعلّق بالأوضاع السياسية المنشّجة في لبنان والتطورات في سورية وتأثيرها سلباً على السياحة والتصدير، أي أيضاً على الحساب الجاري، من جهة، وعلى حساب رأس المال الذي يتضمّن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من جهة أخرى. فنتج عجز في ميزان المدفوعات بلغت قيمته حوالي 1,1 مليار دولار في العام 2013، مقابل عجز أعلى بقليل بلغ حوالي 1,5 مليار دولار في العام 2012. وإذ يعكس هذا العجز في ميزان المدفوعات المستجّذات الظرفية والتطوّرات القائمة في المنطقة، يمكن القول إنّ لبنان قد راكّم في مرحلة سابقة حجماً كبيراً من المدخّرات بالعملات الأجنبية يسمح بتمويل عجوزات بالمستوى المسجّل خلال السنوات الثلاث الماضية. إلّا أنّ هذا لا يعني عدم التعامل مع الموضوع برؤية وسياسات جديدة.

8-5 ووجود عجز ضخم في ميزان الحساب الجاري، لا بل اتّساعه، يتطلّب تأمين التمويل الكافي له من خلال تدفّق الرساميل بأشكالها العديدة من استثمارات أجنبية مباشرة وفي المحافظ وغيرها (أي ازدياد الدين الخارجي)، وإلّا تتمّ الإستعانة باحتياطيات العملات الأجنبية، ما قد يسبّب ضغطاً على سوق القطع، كما أنّ حاجة أكبر لإجتذاب الأموال إلى لبنان قد تعني ارتفاعاً في معدّلات الفائدة الدائنة والمدينة. ومن المعلوم أنّ لبنان لم يجد صعوبة في استقطاب أحجام كبيرة وكافية من الرساميل منذ العام 2002، إلّا في السنوات الثلاث 2011-2013 مع توسّع عجز الحساب الجاري ولأسباب باتت معلومة. ويخشى أن يدوم هذا المنحى على المدى القصير، أي عجز كبير في الحساب الجاري وضعف التدفّقات المالية الصافية مع استمرار مسبباتها، وعليه يكون أحد أبرز التحدّيات في المرحلة المقبلة.

## التجارة الخارجية

9-5 في العام 2013، استقرّت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي على 21228 مليون دولار مقابل 21280 مليون دولار في العام 2012، أي بتراجع نسبته 0,2%، في حين سجّلت الكمّيات

المستوردة ارتفاعاً بسيطاً نسبته 1,6% لتصل إلى 15868 ألف طن في العام 2013، وهو مستوى قياسي جديد. ويتغير المشهد عند الدخول في تفاصيل حركة الواردات السلعية في العام 2013، إذ باستثناء كل من المنتجات المعدنية المكوّنة بشكل رئيسي من المشتقات النفطية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة<sup>3</sup>، لقد تراجعت الواردات السلعية من المنتجات المعدنية بحوالي 925 مليون دولار في العام 2013، عرفت غالبية السلع المستوردة ارتفاعاً في قيمتها وأيضاً في الكميات المستوردة منها، وإن بنسب مختلفة. وقد سجّلت الواردات السلعية المُستثنى منها المنتجات المعدنية والأحجار الكريمة ارتفاعاً جيداً نسبته 9,7% من حيث القيمة و17,8% من حيث الكميات المستوردة. وارتفاع الواردات في العام 2013 يأتي كنتيجة طبيعية لزيادة الطلب على عدد كبير من السلع والخدمات، مع وجود أكثر من مليون نازح سوري داخل الأراضي اللبنانية.

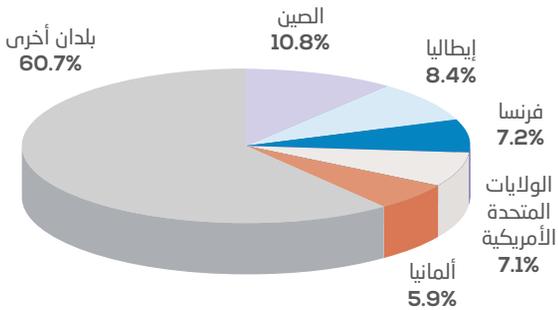
### الواردات السلعية

2013	2012	2011	
21228	21280	20158	القيمة- مليون دولار
-0.2	+5,6	+12,2	نسبة التغير- %
15868	15623	15050	الكميات- ألف طن
+1,6	+3,8	+0,3	نسبة التغير- %

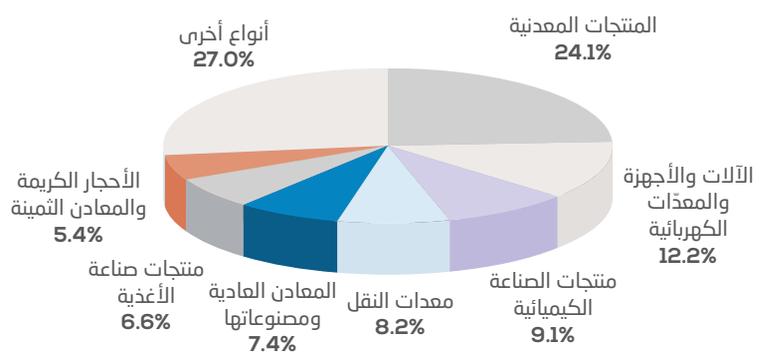
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيان أدناه توزيع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام 2013.

### أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية - الحصة من المجموع في العام 2013



### أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصة من المجموع في العام 2013



المصدر: المركز الآلي الجمركي

<sup>3</sup>لقد تراجعت الواردات السلعية من المنتجات المعدنية بحوالي 925 مليون دولار في العام 2013 بالمقارنة مع العام 2012، ونتج ذلك جزئياً عن المستوى المرتفع الذي سجّله في العام 2012. كما تراجعت قيمة الواردات السلعية من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة بحوالي 449 مليون دولار في العام 2013 مقارنة مع العام الذي سبقه، ويعود ذلك جزئياً إلى تراجع سعر الذهب عالمياً وربما إلى تراجع حركة تصدير الأحجار والمعادن.

10-5

من ناحيتها، انخفضت قيمة الصادرات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى 3936 مليون دولار في العام 2013، بتراجع نسبته 12,2% مقارنة مع العام 2012، وترافقت هذه النتيجة، من جهة، مع تراجع ملحوظ لقيمة الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (بقيمة 954 مليون دولار) بخاصة إلى كل من جنوب أفريقيا وسويسرا، ومن جهة أخرى، مع ارتفاع قيمة الصادرات من المنتجات المعدنية بخاصة إلى سورية (+225 مليون دولار). وعند استثناء البندين المذكورين، تكون الصادرات السلعية قد سجّلت ارتفاعاً ولو معتدلاً نسبته 6,9% في العام 2013. من جهتها، ازدادت الكميات المصدّرة بنسبة 6,7% في العام 2013 بالمقارنة مع العام الذي سبقه، من دون أن تعبّر بدقّة تامّة عن تطوّر الكميات المصدّرة نظراً لتأثيرها أحياناً بارتفاع أو تراجع الكميات المصدّرة من سلع ترز كثيراً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قيمة الصادرات السلعية إلى الدول العربية، والتي تُعتبر السوق الرئيسية لتصريف السلع اللبنانية، وصلت في العام 2013 إلى مستوى قياسي بلغ 2020 مليون دولار، أي بارتفاع نسبته 16,2% بعد ارتفاعها بنسبة 15,4% في العام 2012، لتبدو متماسكة بشكل عام وغير متأثرة سلباً بتدهور الأوضاع في سورية، علماً أنّها كانت سجّلت تراجعاً في العام 2011. وقد استطاعت هذه الصادرات بوجه عام التأقلم مع الأحداث، مع تسجيل بعض الإرتفاع في حصّة الصادرات عن طريق البحر والجو، وأحياناً استبدال البوابات البرية حسب وجهة السلع المصدّرة.

وتُصبح هذه النتيجة أقلّ ايجابية عند الدخول في تفاصيل الأرقام، فصحيح أنّ الصادرات إلى سورية ازدادت بقيمة كبيرة بلغت 229 مليون دولار في العام 2013 بعد ارتفاعها بقيمة 79 مليوناً في العام الذي سبقه، غير أنّ هذا الإرتفاع نتج بشكل شبه كامل عن ارتفاع تصدير المنتجات المعدنية (مشتقات نفطية)، كما سبق وأشارنا إليه. وعند استثناء المنتجات المعدنية، تكون قيمة الصادرات إلى سورية قد بقيت من دون تغيير في العام 2013 بالمقارنة مع العام 2012 وأيضاً بالمقارنة مع العام 2011، في حين تكون قيمة الصادرات إلى الدول العربية من دون سورية قد ازدادت بنسبة 3,6% (بدل 16,2% في العام 2013، وبنسبة 11,8% (بدل 15,4% في العام 2012).

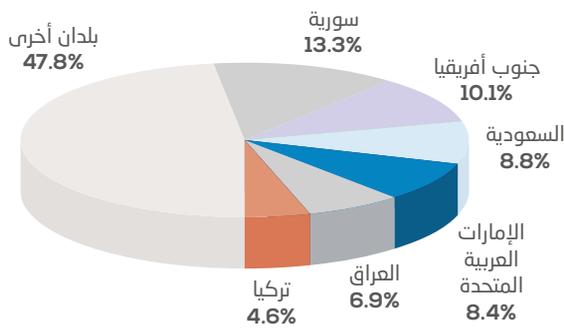
## الصادرات السلعية

2013	2012	2011	
3936	4483	4265	القيمة- مليون دولار
-12,2	+5,1	+0,3	نسبة التغير- %
2776	2602	2717	الكميات- ألف طن
+6,7	-4,2	-12,6	نسبة التغير- %

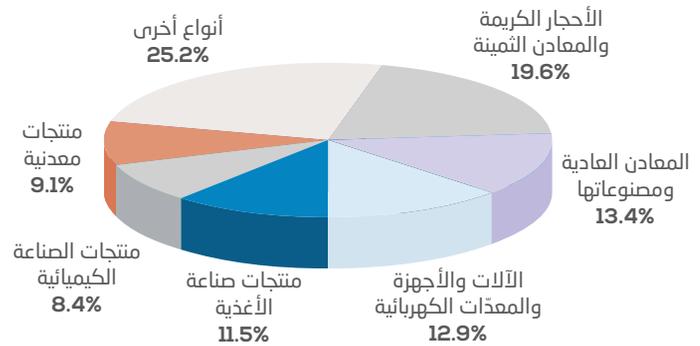
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام 2013.

### أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع - الحصة من المجموع في العام 2013

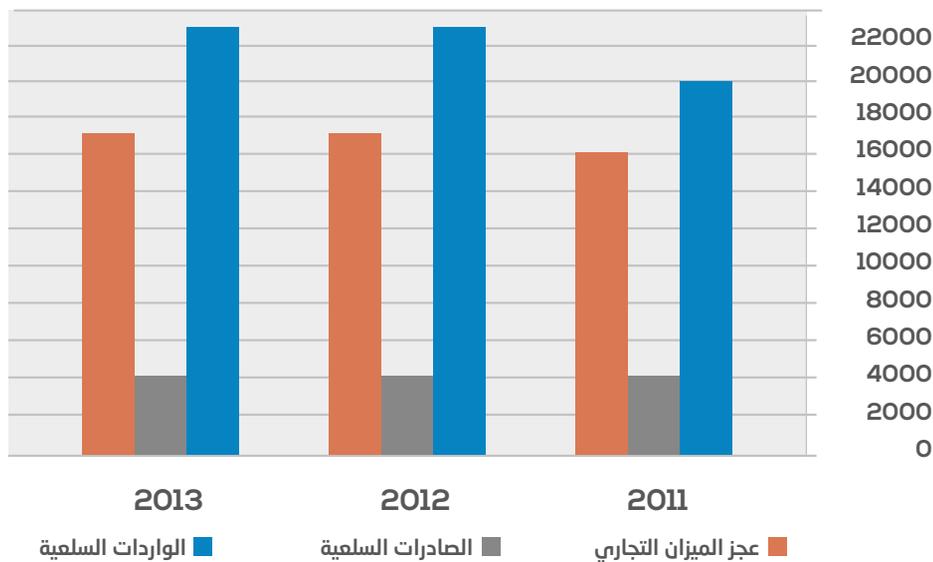


### أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصة من المجموع في العام 2013



المصدر: المركز الآلي الجمركي

### تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



11-5 في الخلاصة، وكما ذكره صندوق النقد الدولي في البيان الختامي لزيارة بعثة المادة الرابعة في أيار 2014، يحتاج لبنان إلى زيادة قدراته التنافسية لتعزيز إمكانات النمو من خلال حركة تصدير أقوى واعتماد أقل على السلع المستوردة بدل أن يكون العجز التجاري الضخم عبئاً كبيراً على الإقتصاد، لا سيما من خلال تحسين مناخ العمل، وخفض كلفة ممارسة الأعمال، وزيادة الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.

## سادساً - المصارف وتمويل الاقتصاد

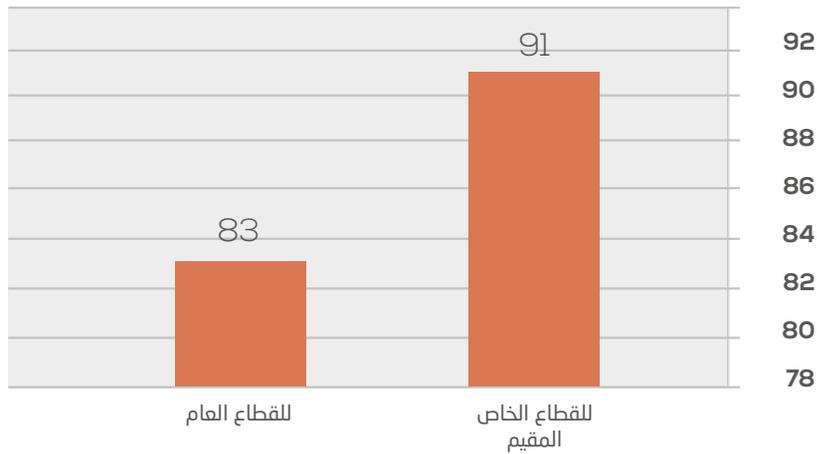
1-6 يُعتبر القطاع المصرفي اللبناني أحد أكثر القطاعات مساهمةً في دفع عجلة النمو للاقتصادي. وهو يساهم بحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من كونه يوظف نسبة محدودة من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. ويشكّل القطاع المصرفي الوسيط المالي الأبرز في لبنان في ظلّ ضعف الأسواق المالية. فهو، من جهة، المستقطب الأكبر للأموال، ومن جهة ثانية، الممولّ الأساسي للاقتصاد الوطني بقطاعه العام والخاص بالأحجام والشروط المؤاتية. في حين أنها قليلة القطاعات المصرفية في العالم التي تموّل القطاع العام بالأحجام التي توقّرها المصارف في لبنان. فالمصارف في لبنان تموّل الدولة رغم درجة مخاطرها العالية ورغم درجة تقويمها المتدنيّة (-B). ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان 30% من إجمالي ودائع المصارف بينما لا يتخطى المعدّل المماثل 15 إلى 20% في الدول العربية وفي أوروبا وأميركا. فالحكومات في أوروبا وأميركا تتموّل مباشرةً من الأسواق، أي من اكتتابات الناس والشركات بالأوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds).

2-6 وبدوره، يفرض تمويل الدولة على المصارف تقوية رساميلها لإحترام قواعد بازل التي تربط رساميل المصارف بمخاطرها. ومخاطر الدولة اللبنانية هي اليوم بنسبة 100%. وتجهّد المصارف في توفير مستلزمات الرساميل المطلوبة في السنوات المقبلة لتتلاءم مع مخاطر لبنان العالية. فالمهنة المصرفية تخضع بشكل دائم ومتزايد لقواعد عمل دولية تصدر عن لجنة بازل وصندوق النقد الدولي وغيرهما من واضعي المعايير في مجال الرسملة والسيولة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإقراض للجهات المقرّبة. ويشكّل الإلتزام بهذه المعايير شرطاً ضرورياً لدخول الأسواق العالمية وللتعامل مع المصارف المراسلة. إن التعامل المصرفي مع الخارج بالرسملة الكافية ضروري، وبواسطته تتمّ تحويلات اللبنانيين إلى البلد وتموّل صادرات لبنان وورادته وتعبأ المدّخرات وتوقّر للمصرف المركزي حجماً هاماً من موجوداته بالعملة الأجنبية لخدمة الاستقرار النقدي.

3-6 في نهاية العام 2013، وصلت قاعدة الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان وحدها، وضمن الميزانية، إلى حوالي 139,2 مليار دولار (20,5% منها من ودائع غير المقيمين) من دون احتساب الودائع الإئتمانية خارج الميزانية وودائع المصارف المتخصّصة والتي بلغت 1,9 مليار دولار و2,1 مليار دولار في نهاية العام 2013 على التوالي. وفي العام الماضي، استطاعت المصارف أن تزيد قليلاً ودائعها، استناداً إلى عاملَي التدفّقات النقدية من الخارج والنشاط التسليفي للاقتصاد الوطني، فازدادت الودائع الإجمالية بنسبة 9% مقابل زيادتها بنسبة 8,5% في العام 2012. ويجدر التذكير بارتباط نمو الودائع في المصارف بأوضاع الجاليات اللبنانية التي تشكّل المصدر الأساسي لتدفّقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية إمّا لأُسرها وإمّا لحسابها الخاص.

4-6 ويظلّ القطاع المصرفي اللبناني الممولّ الأول والأكبر للاقتصاد الوطني، وخير دليل على ذلك نسبة التسليفات لكلّ من القطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. ففي العام 2013، شكّلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم حوالي 91% من الناتج مقابل 88% في العام 2012، فيما بلغت التسليفات للقطاع العام 82,6% من هذا الناتج مقابل 72,4% في التاريخين على التوالي. وقد وصل حجم التسليفات للقطاعين إلى ما يوازي 85,1 مليار دولار في نهاية العام 2013 موزّعة بنسبة 44,3% للقطاع العام و55,7% للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم (41,7% و58,3% على التوالي في نهاية العام 2012)، مع الإشارة إلى أن حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من التسليفات المصرفية منذ العام 2010.

## نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2013 (%)



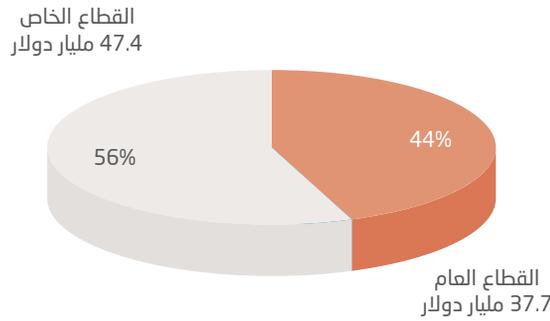
المصدر: مصرف لبنان/التوقعات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي

5-6 وبلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم 47,4 مليار دولار صافية من الديون المشكوك بتحصيلها في نهاية العام 2013 (12,4% منها للقطاع الخاص غير المقيم) مسجلة زيادة نسبتها 9% وهي أدنى من نسبة الزيادة المحققة في العام 2012 (10,4%). ويشكل التسليف للمؤسسات وللأسر الداعم الأساسي للطلب وللاستثمار المحلي في ظل ضعف أو غياب المكوّن الخارجي للطلب الإجمالي.

وفي الفترة الأخيرة، ارتكزت سياسة مصرف لبنان الهادفة إلى تحفيز القطاع الخاص إلى دعائم عدّة ومتنوّعة. **أولها الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة رخيصة للمصارف**، إذ أطلق مصرف لبنان مطلع العام المذكور برنامجاً تحفيزياً للتسليفات، شمل معظم القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع السكن، بغية إعطاء دفع جديد لعمليّة النمو الإقتصادي من خلال التسليف المصرفي بالليرة وبفوائد مقبولة. ووضع المصرف المركزي عبر مبادرته هذه نحو 1,4 مليار دولار بتصرّف المصارف بفائدة 1% لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأسر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد المصرف المركزي كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقفٍ للفوائد المدينة لا يتعدّى 5%. وكان ثمة تجاوز كبير مع البرنامج من قبل المصارف والسوق بحيث تمّ سريعاً استنفاد المبالغ المخصّصة للمشاريع الجديدة وجزء كبير من المبالغ المخصّصة للإقراض السكني. كما وضع المصرف المركزي مطلع العام 2014 مبلغاً إضافياً بحوالي 800 مليون دولار ضمن هذه الآلية لمزيد من التحفيز الإقتصادي والمحافظة على نسب نمو إيجابية في الإقتصاد اللبناني وتحريك القطاعين السكني والتكنولوجي بنوع خاص. **ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم رقم 331 المتعلّق باقتصاد المعرفة**، كون هذا القطاع يشكل محرّكاً للنمو في المستقبل، ويوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضماناً قدرها 75% ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. ويسمح هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة ضمن حدود 3% من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، كون الطاقة البشرية في لبنان تتمتع بالقدرة على النجاح في هذا القطاع، كما يسمح بتحسين القدرات التنافسية للقطاعات التقليدية.

والغاية من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. فعمليات الرسملة من خلال شركات ومساهمات في رأس المال هي مهمة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. ومن المؤمل أن تكون في لبنان بورصة مخصصة لهذه الميادين تتيح إمكان إدراج أسهم هذه الشركات عندما تصبح في المستوى المطلوب. أما **ثالث الدعائم، فيقوم على تمديد أجل القروض المدعومة** للقطاعات المنتجة، ومنها السياحة التي كانت من أكثر القطاعات تأثراً بالأوضاع الداخلية والإقليمية، من 7 إلى 10 سنوات بما فيها القروض الجديدة.

### نسبة التسليفات للقطاعين العام والخاص نهاية العام 2013 (% ومليار دولار)



المصدر: مصرف لبنان

6-6 وفي نهاية العام 2013، بلغت التسليفات للقطاع العام ما يوازي 37,7 مليار دولار مقابل 31,1 مليار دولار في نهاية العام 2012، بزيادة قيمتها حوالي 6,5 مليارات دولار تعود بمعظمها إلى اكتتابات المصارف بسندات الخزينة الطويلة الأجل بالليرة من فئات 7 و8 و10 سنوات بالإضافة إلى فئة 12 سنة التي أصدرتها وزارة المالية للمرّة الأولى في العام 2013، وكذلك إلى شراء المصارف جزءاً كبيراً من محفظة مصرف لبنان بسندات اليوروبونز واكتتابها بسندات يوروبونز جديدة أصدرتها وزارة المالية في العام المذكور.

وفي نهاية العام 2013، كانت المصارف تحمل حوالي 59,0% من الدين العام الإجمالي الذي بلغ حجمه 63,5 مليار دولار، في إشارة إلى استمرارها في تمويل جزء كبير من العجز العام، يُضاف إليه جزء يحمله المصرف المركزي (حوالي 19%)، وقسم يحمله مقيمون آخرون، من مؤسسات عامة ومؤسسات مالية وجمهور (حوالي 12%). ويعني ذلك أنّ 90% تقريباً من الدين العام اللبناني تحمله جهات مقيمة، ما يعطي لبنان هامشاً من الاستقلالية إزاء الجهات الخارجية من دول ومؤسسات مالية وأفراد.

7-6 وتنسّق المصارف مع المصرف المركزي تنسيقاً كاملاً في ما يخصّ النُظْم والنواحي التقنية المتّصلة بالمدفوعات والتصريح، والمُسهّلة والحامية لعمليات التسليف والتمويل. علماً أن أنظمة الدفع تشكّل إحدى الركائز الأساسية في مهمّات المصارف المركزية نظراً إلى أهميتها في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. وشهد العام 2013 تطورات هامة على صعيد أنظمة الدفع في لبنان. من أهم الإنجازات استحداث آلية عمل بين وزارة المالية والمصارف التجارية لدفع الضرائب والرسوم إلكترونياً (e-payment)، فتزيد الفعالية وتساهم في تحقيق وفر في الإمكانيات والأكلاف. والمستفيدون من هذه الخدمة هم المكلف والخزينة العامة والمصارف اللبنانية، مع الإشارة إلى أن الأنظمة المستعملة لإطلاق هذه الخدمة تحافظ على سرّية المعلومات الإلكترونية المتعلقة بها وتمنع أي طرف خارجي من الإطلاع عليها. وتأتي هذه الآلية متوافقة مع أنظمة المدفوعات التي يطوّرها ويديرها قانوناً مصرف لبنان وتلي تطبيق نظام التسوية الإجمالي الفوري (BDL-RTGS) الذي أطلقه مصرف لبنان بنجاح في تموز 2012.

8-6 وتنطلق المصارف من مبدأ ضرورة التحسين في ظلّ التغيّرات في بيئة الأعمال. وباتت المسؤولية الاجتماعية منخرطة لديها بشكل ملحوظ. فهناك اتفاقيات تعاون بين المصارف والجمعيات لتقديم الدعم إلى الأخيرة لما تؤدّيه المصارف من دور اجتماعي. كما تسعى المصارف إلى ابتكار طرق عمل ترمي إلى دمج القضايا الإنسانية والاجتماعية في استراتيجيتها وخطتها المصرفية لتكون المسؤولية الاجتماعية أسلوب عمل وطريقة أداء. على صعيد آخر، أطلق المصرف المركزي مبادرات ترمي إلى حماية المستهلك في تعامله المصرفي. فقد طالب بإنشاء وحدة متخصصة في لجنة الرقابة على المصارف كونها على تواصل مباشر مع القطاع وتتابع أداءه دورياً، ما يعني أنها قادرة على المتابعة عبر جهاز بشري كفيّ ومهني. والهدف هو تطمين المستهلك بأنّ تعامله مع المصرف يخضع لشفافية عالية وإدارة حكيمة. كما وضع المصرف المركزي برنامج عمل مع المصارف يقضي بإنشاء لجان لدرس المكافآت في المصارف، أي وضع معايير واضحة وشفافة على نحو يضمن المساهمين فيها. وتدخّل هذه الإجراءات ضمن قواعد مبادئ الإدارة الرشيدة الدولية التي أصدرتها جمعية المصارف كشرعة عمل وسلوك تسترشد بها المصارف العاملة في لبنان. وهي وثيقة استندت لدى إعدادها إلى نصوص القوانين اللبنانية وأنظمة مصرف لبنان، وتوصيات لجنة بازل المصرفية، ومبادئ منتدى الاستقرار المالي ومبادئ الإدارة الرشيدة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومنشورات مجلس المعايير الدولية (IAS, IFRS).

9-6 إن التطور المتسارع الذي تشهده المهنة المصرفية وتقنيات العمل المصرفي الحديث يتطلّب مواكبة دؤوبة ومتواصلة على مستويات التشريع والتنظيم والتطبيق. وعلى الرغم من التقدّم الذي حقّقه لبنان على هذا الصعيد، إلّا أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهد لجهة تطوير النصوص التشريعية المالية والمصرفية. وفي العام 2013، اتخذت السلطات النقدية إجراءات عدّة وأصدرت تعاميم كفيّلة للتأكد من أن الأموال الموجودة في القطاع المصرفي اللبناني هي أموال شرعية لا تخالف القوانين اللبنانية ولا تتعارض مع القوانين الدولية. وهذا أمر أساسي كون لبنان يقع في منطقة تتعرّض لعقوبات مالية بسبب الأحداث السياسية والأمنية، وهو حريص على أن يبقى منخرطاً في العولمة المصرفية. وعلى احترام المبادئ والقواعد الموضوعية من قبل الدول التي يعمل معها أو يتعامل بعملائها. ومنذ سنوات، تلتزم الإدارات العليا للمصارف اللبنانية بشكل واضح وقوي بتعزيز الأدوات والنظم والإجراءات الضرورية لمكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمّ سنة بعد سنة تفعيل عمل "وحدة التحقق" المنشأة في كلّ مصرف والمتخصّصة بهذه المهام من أصحاب الكفاية والذين هم على اطلاع مستمرّ على التجارب والمستجدّات

العالمية في هذا الشأن. وتطبق المصارف طبعاً جميع التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي وهيئة التحقيق الخاصة إضافة إلى تطبيق المعايير الدولية ذات الشأن، بما في ذلك أصول التحقق من هوية الزبائن (KYC). كما أن لبنان سيلتزم بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA حيث سيوقع كل مصرف عامل في لبنان إفرادياً على هذا الالتزام.

وفي العام 2013، فقلت المصارف عملها مع منظمة الإنتربول، وبشكل هذا التعاون نموذجاً لتعاون القطاعات المصرفية في العالم مع هذه المنظمة. ويؤمل أن يوقر للمصارف ضمن القوانين اللبنانية ولمصارف العالم ضمن المعايير المتعارف عليها تحسباً للصناعة المصرفية ككل وحماية لها من الجرائم المالية المنظمة. ويجري العمل على استكشاف التعاون المستقبلي في مجالات التصدي للجرائم المالية وتبييض الأموال. علماً أن التعاون مع الإنتربول ليس جديداً بل يعود إلى عقود عدّة. وستتمكن المصارف عند فتح حساب لأي شخص من التأكد من إدراج اسمه أو عدم إدراجه في قاعدة معلومات الإنتربول. وللعلم، تضطر المصارف حالياً، عند فتح حساب جديد لزبون جديد، للتحقق من استقامته المالية بالعودة إلى العديد من اللوائح المتوافرة عالمياً، منها الأمريكية والأوروبية والأممية والبريطانية، بالإضافة إلى قوائم شركات المعلومات الخاصة.

10-6